

الاقتصاد الدمشقي في مواجهة الاقتصاد الأوربي في القرن التاسع عشر

د. عبد الكريم رافو
جامعة دمشق

يعد القرن التاسع عشر نقطة تحول هامة في تاريخ الوطن العربي، مشرقه ومغربيه، على حد سواء، بسبب شدة المجابهة بينه وبين الدول الأوروبية الصناعية، التي تحولت الى استثمار أقطاره، مخضعة اقتصاده لخدمة مصالحها الرأسمالية.

وفي المجال الاقتصادي، الذي يعنى به هذا البحث، تبادت المجابهة على صعد متعددة، أهمها التجارة والصناعة. وكانت ردود الفعل المحلية هامة لانه، رغم شدة المجابهة، لم تستسلم الفعاليات المحلية للتحصدي الأوربي، بل طورت انشطتها الاقتصادية للتاقل مع الواقع الطارئ. ونتج عن ذلك فرز اجتماعي وطبقي جديد، فظهرت البورجوازية المحلية المرتبطة بالغرب، وحدثت تبدلات موازية على المستويين السياسي والفكري.*

* للباحث بحثان يمتان بصلة لهذا البحث، نشر الاول بعنوان: «مظاهر من التنظيم الحربي في بلاد الشام في العهد العثماني»، مجلة دراسات تاريخية، العدد الرابع، نيسان ١٩٨١. والثاني اعد للندوة التي انمقدت في استراسبورغ بفرنسا (١ - ٥ تموز ١٩٨٠) حول الاقتصاد والمجتمعات في الامبراطورية العثمانية (من نهاية القرن الثامن عشر حتى اوائل القرن العشرين) وهو باللغة الانكليزية، وقد نشر في الكتاب التالي: (عنوان البحث واسم الكتاب).

«The impact of Europe, on a traditional economy : the case of Damascus, 1840 - 1870» in *Economie et Sociétés dans l'Empire Ottomane (fin du XVIIIe - début du XXe siècle)*, eds. Jean - Louis Bacqué - Grammont et Paul Dumont, Editions CNRS, Paris, 1983.

التبدلات التجارية

تمتعت مدينة حلب بموقع تجاري ممتاز في القرنين الاولين من الحكم العثماني ، اذ انفتحت امامها اسواق الامبراطورية العثمانية ، وبخاصة مناطق الاناضول المجاورة (١) . وكانت مركزا هاما لتجارة المرور بين اوروبا من ناحية و ايران والشرق الاقصى من ناحية اخرى ، بطريق العراق والخليج العربي . ويشهد على نشاط حلب التجاري ما بني فيها من اسواق وخانات لتصريف البضائع محليا او لشحنها الى ما وراء الحدود ، وكان مينائها الطبيعي الاسكندرونة ، كما استخدم ميناء طرابلس في نقل البضائع منها واليها . ونظرا للدور التجاري الهام الذي لعبته حلب محليا ودوليا اقامت الدول التجارية الالمانية ، وبرزها انكلترا وفرنسا ، ممثلين تجاريين فيها . واتخذ هؤلاء الصفة السياسية كقناصل لدولهم . ومن ذلك اقامة الانكليز مركزا لشركة بلاد المشرق (ليفانت) في حلب في عام ١٥٨١ ، الى جانب المراكز الرئيسية الاخرى لهذه الشركة في استانبول وازمير . وكان لهذه المراكز مراسلات تجارية ودبلوماسية مع مركز الشركة الرئيسي في لندن . واستمرت هذه الشركة في العمل الى ان قضت عليها منافسة شركة الهند الشرقية ، وتوقفت في عام ١٨٣٥ (٢) .

واقام الفرنسيون ممثلين تجاريين - دبلوماسيين لهم في حلب في اواخر القرن السادس عشر ، وتعود رسائلهم الى عام ١٦٠٠ ، وهي محفوظة في غرفة تجارة مرسيليا التي كانت المسؤولة عنهم والموجهة الرئيسية للتجارة الخارجية لفرنسا . وتمتع التجار الاجانب بامتيازات تجارية وقانونية بموجب نظام الامتيازات الذي بدأ في عام ١٥٣٦ واستمر حتى النصف الاول من القرن العشرين .

ولم تكن دمشق بمثل أهمية حلب في المجال التجاري ، فنشاطها في تجارة المرور لم يتعد نطاق بغداد والحجاز ومصر . وحتى في هذا النطاق ، كانت خطوط تجارتها تحت رحمة القبائل البدوية التي تسيطر على معظم هذه الطرق . ولكن دمشق افادت الشيء الكثير من كونها مركز تجمع قافلة الحج الشامي التي كان ينضم اليها الحجاج من المناطق الشمالية والشرقية ، وتبلغ أعدادهم في كل سنة ما يقرب من خمسة عشر الى عشرين الف حاج ، يتجمعون في دمشق ، ويحملون البضائع منها واليها ، من بلادهم الاصلية ومن الحجاز . لذلك كانت قافلة الحج الشامي على جانب كبير من الاهمية التجارية بالنسبة لدمشق ومنطقتها (٣) . ونظرا لعدم اهمية دمشق بالنسبة لتجارة المرور الالمانية ، بالمقارنة مع حلب ، لم يكن للاجانب فيها ممثلون او قناصل الى ان سيطر عليها محمد علي باشا والي مصر عام ١٨٣١ . وكان

تعامل التجار الاجانب مع دمشق وريفها قبل ذلك ، يتم بوساطة وكلائهم فيها ، او عن طريق ممثليهم من القناصل ونوابهم في المدن الساحلية ، وبخاصة صيدا .

وقد تضررت تجارة المرور في حلب ، في الربع الاول من القرن التاسع عشر ، حين احتلت روسيا ، في عهد القيصر بطرس الاكبر ، المناطق المنتجة للحريز في شمالي بلاد فارس ، وذلك في عامي ١٧٢١ - ١٧٢٢ ، وانقطع بذلك تدفق الحريز الفارسي الى حلب وعبرها الى اوربا . ورافق ذلك في الوقت نفسه تردي الوضع السياسي بين العثمانيين وحكام بلاد فارس واستئناف القتال بين الفريقين ، وبخاصة في الربع الثاني من القرن الثامن عشر ، حين سيطر نادر شاه على الحكم في بلاد فارس وانهى حكم السلالة الصفوية فيها . وكان لهذا الوضع اثره الكبير على تحجيم النشاط التجاري بين حلب واصفهان والخليج العربي وما ورائه .

وصادف في تلك الاثناء ازدياد الاهتمام الفرنسي التجاري ببلاد الشام الجنوبية ، اذ استغلت البورجوازية التجارية الفرنسية معاهدة اوترخت عام ١٧١٣ ، التي اتت بالسلام لفرنسا وامنت خطوط مواصلاتها في المتوسط ، فوسعت من نشاطها التجاري الخارجي بدعم من الملكية الفرنسية . واشتدت منذئذ المنافسة التجارية بين فرنسا ، التي ركزت اهتمامها على بلاد الشام الجنوبية ، وبين انكلترا التي تركزت اهتمامها على حلب (٤) .

ومما حد أيضا من تجارة حلب اشتداد منافسة الشركة الانكليزية - الموسكوفية لشركة الليفانت ، بعد ان منحت الاولى حق المتاجرة مع بلاد فارس . وادى ضعف الدولة العثمانية ، واضطراب الامن في الطرق الرئيسية بين حلب ومينائها الطبيعي الاسكندرونة ، التي كثر فيها قطاع الطرق ، الى الحاق ضرر كبير بتجارة حلب . وتضاءل اهتمام اوربا ، في اعقاب الثورة الصناعية ، بشراء المنتجات المحلية بطريق المقايضة ، لان المنتجات الاوربية الصناعية بدأت تفرض نفسها بمقابل المال . ووجد القطن المحلي ، الذي كانت تستورده اوربا من حلب والاناضول ، منافسا قويا له في قطن البنغال الاجود والارخص ، بالنسبة للصناعة الاوربية .

ونتيجة عن الثورة الصناعية الاوربية ان ازدادت منتجات اوربا ، واتسعت السفن التجارية التي اخذت تسهر بقوة البخار ، واصبحت الحاجة ملحة للبحث عن موانئ كبيرة تتسع لهذه السفن وحجم البضائع التي تحملها . ولم تكن الموانئ القائمة حينذاك ، مثل الاسكندرونة وطرابلس وصيدا ، لتفي بهذا الغرض ، لذا بدأ انشاء ميناء بيروت الذي طفق على ما حوله منذ القرن التاسع عشر ، وافادت دمشق الشيء الكثير من نمو هذا الميناء وتدفق بضائعه ، عبرها ، الى الداخل وما ورائه .

وفي العقد الثاني من القرن التاسع عشر بدأ الفرنسيون يهتمون ببيروت، وباقامة ممثلين لهم فيها . ولهذا ، سمي القنصل الفرنسي في حلب ، في أواخر عام ١٨١٩ ، وكيلًا مؤقتًا في بيروت التي وصفها « بانها اليوم الميناء الناشط لدمشق » (٥) . وفي عام ١٨٢٢ وافقت سلطات باريس على تسمية السيد جان باتيست بودان (Jean Batiste Beaudin) للوكالة القنصلية في دمشق ، المرتبطة بالقنصلية العامة في حلب . وقد وصل السيد بودان الى دمشق في أواخر شباط ١٨٢٤ ، وبدأ بممارسة أعماله في الاول من اذار . ولكن والي دمشق رفض الاعتراف به رسميا ، ومع ذلك ، سمح له بالبقاء في دمشق ريثما يحصل على فرمان من استانبول يعترف به « كوكيل لطائفة الفرنسية » . وهكذا ، لم يتم تعيين قنصل رسمي لفرنسا في دمشق حتى ٨ تموز ١٨٣٩ حين أصدر ملك فرنسا قرارا بإنشاء قنصلية في دمشق . وكان اول قنصل بريطاني في دمشق قد عين قبل ذلك بست سنوات (٦) . وسرعان ما أصبح للدول الاجنبية الاخرى ، مثل بروسيا والولايات المتحدة الامريكية ، والنمسا ، واليونان ، قنصليات في دمشق .

وشجع النشاط التجاري الاوربي في بلاد الشام آنذاك الامتيازات التجارية الواسعة التي منحتها الدولة العثمانية لبريطانيا ، ثم للدول الاخرى . فقد عقدت اتفاقية تجارية ، بين الدولة العثمانية وبريطانيا في عام ١٨٣٨ ، سرعان ما طبقت بنودها على دول اوربية اخرى ، ونصت على ألا تتجاوز الضرائب الجمركية التي تتلقاها الدولة العثمانية على البضائع الاوربية المستوردة خمسة بالمائة . وقد زاد هذا الى حد كبير من النشاط التجاري الاوربي ، ومن استيراد البضائع الاوربية الى الدولة العثمانية . وطبقت نصوص هذه الاتفاقية في بلاد الشام بعد انسحاب قوات محمد علي باشا منها . وبالمقابل ، كانت التجارة الداخلية ، في الدولة العثمانية ، تخضع لنسبة من الضرائب الجمركية أعلى بكثير ، مما اضربها واطغى منافستها للبضائع الاوربية المستوردة .

وكان محمد علي باشا ، ابان حكمه في بلاد الشام ، بين عامي ١٨٣١ و ١٨٤٠ ، قد فتح الباب على مصراعيه للوثرات الاوربية على اختلاف أنواعها . وتدفتت البضائع الاجنبية وأخذت تنافس ، بصورة جدية ، البضائع المحلية . وقد جاء في التقرير الذي رفعه جون باورينغ (John Bowring) الى وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون ، بتاريخ ١٧ تموز ١٨٣٩ ، وتناول فيه احصاءات وتفاصيل تجارية واجتماعية حول بلاد الشام ، ان مجموع الدكاكين التي تباع البضائع الانكليزية بالمفرق ، في دمشق ، بلغ مائة وسبعة دكاكين يقدر مجموع رؤوس الاموال التي وظفها اصحابها في اعمالهم بمبلغ يراوح بين ١٦٠٠٠٠ و ٢١٠٠٠٠ قرش . و اضاف التقرير ان

التجار المسلمين والمسيحيين واليهود قد شاركوا ، على حد سواء ، في المتاجرة مع اوربا وفي تسويق بضائعها . وبلغ مجموع المؤسسات ، او البيوتات التجارية ، التي كان يملكها مسلمون في دمشق وتاجر مع اوربا ، ستة وستين ، يراوح مجموع رؤوس أموالها بين عشرين وخمسة وعشرين مليوناً من القروش . ومن هذه البيوتات ثمانية يزيد رأسمال كل منها على المليون . وهناك مؤسسات تجاريتان يملك احدهما عبد الرحمن هاشم ، وثانيتهما محمد سعيد اغا البغدادي ، وكانتا تتاجران مع بغداد ، يبلغ رأسمال كل منهما بين مليون ونصف ومليونين من القروش . وبلغ رأسمال مؤسسة أخرى ، يملكها الحاج حسين جرتجي ، مابين مليونين ومليونين ونصف . والمؤسسات الكبرى تتاجر عادة مع اوربا وبغداد ، في حين تتاجر المؤسسات الاصغر مع استانبول وازمير . وهناك حوالي اثنتي عشرة مؤسسة تتاجر مع القاهرة والاسكندرية ، ومؤسسة او اثنتان تتاجر مع مكة والمدينة ، وقلة منها تتاجر مع القدس ونبلس واجزاء أخرى من فلسطين . وهناك مؤسسة واحدة امتد نشاطها التجاري الى جزر الهند الشرقية . وبلغ وسطي رأس مال هؤلاء التجار المتعاملين مع الخارج حالي اربعة آلاف ليرة استرلينية ، أي ما يعادل ٤٠٠ ألف قرش (٧) .

وبلغ عدد التجار المسيحيين في دمشق الذين يتعاملون في التجارة الخارجية تسعة وعشرين ، يراوح مجموع رؤوس أموالهم بين اربعة ملايين ونصف المليون وخمسة ملايين ونصف مليون قرش . وكان اغنى هؤلاء التجار على الاطلاق السيد حنا عنجوري ، الذي بلغ رأسماله بين مليون ونصف ومليونين من القروش . وكان يتاجر مع بغداد وفرنسا واطاليا ، كما انه ينتج البضائع الدمشقية ، ويشترك معه في التجارة الخارجية عدد من افراد أسرته . وكانت النسبة الاكبر من التجار المسيحيين تتعامل مع بريطانيا ، ولكنهم كانوا ، على وجه العموم ، اقل ثراء من التجار المسلمين واليهود . ويتراوح وسطي رأس مال الغالبية العظمى من التجار المسيحيين ما بين ٢٥ و ١٠٠ ألف قرش (٨) .

وكان التجار اليهود في دمشق من اغنى التجار المتعاملين مع الخارج . وبلغ عددهم اربعة وعشرين ومجموع رؤوس أموالهم ما بين ستة عشر وثمانية عشر مليوناً من القروش ، أي بمعدل ستة آلاف الى سبعة آلاف ليرة استرلينية لكل منهم ، ويعادل ذلك ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ ألف قرش . ومن بين هؤلاء تسعة تجار على الاقل يتراوح رأسمال كل منهم ما بين مليون ومليون وثلاث من القروش . ويعتقد ان اغنى تاجر من اليهود كانا مراد فارحي ونسيم فارحي وتزيد ثروة كل منهما على مليون قرش ونصف المليون . وكانت معظم المؤسسات اليهودية تتاجر مع بريطانيا (٩) .

ومما شجع هؤلاء التجار الدمشقيين على التعامل بالبضائع الاجنبية تسهيلات

الدفع التي منحهم اياها التجار الاجانب . ومعظم هؤلاء التجار هم من تجار الجملة ، يستورودن البضائع اولاً ثم يدفعون قيمتها بعد ذلك ، في حين كان تاجر المفرق يبيعها نقداً في الغالب . ولم تكن دمشق السوق الوحيدة لهذه البضائع ، فكان تجار القوافل يحملونها الى الداخل والخارج ، ويمنحون بدورهم تسهيلات في الدفع من قبل تجار الجملة الدمشقيين ، بحيث يسددون ثمن البضائع عند عودتهم في العام التالي . وضم تجار القوافل اناساً من العراق وفارس والمناطق الى الشرق منها . وكانوا في الغالب على درجة كبيرة من الامانة في التعامل والدقة في دفع ما يستحق عليهم من مال .

وازاء هذا النشاط التجاري وحسن التعامل ، نشطت المتاجرة بالبضائع الاجنبية ، وبدأ البحث لايجاد تسهيلات أكثر ، في التعامل وفي المواصلات ، لتصرف هذه البضائع بشكل اوسع (١٠) .

وقد وجدت في دمشق ، ابان الحكم المصري ، محكمة تجارية مهمتها النظر في الخلافات الناجمة عن الاعمال التجارية ، وكانت تتألف من اثني عشر عضواً منهم تسعة من المسلمين ، ومسيحيان ، ويهودي واحد . وكانت هذه النسبة تتفق وأعداد الطوائف المختلفة آنذاك ، ولا تؤثر بأي حال على قرارات المحكمة بالنسبة للمتقاضين على اختلاف مذاهبهم (١١) . وقد توقفت هذه المحكمة عن العمل ، كما يبدو ، بعد انسحاب المصريين من بلاد الشام وحل مكانها ديوان التجار للنظر في القضايا التجارية ، وله حق اصدار الاحكام ، التي سمح للمتقاضين باستئنافها الى مجلس شورى الشام العالي (١٢) .

وفي عام ١٨٥٠ انشئت في دمشق ، من جديد ، محكمة تجارية تضم أربعة عشر عضواً . وفي حين أن المحكمة الاولى ، التي كانت قائمة ابان الحكم المصري ، لا تعرف كيفية تعيين اعضائها ، فان نصف اعضاء المحكمة الجديدة كان يعين من قبل الحكومة العثمانية ، ونصفهم الاخر يعينه القناصل من بين التجار الاجانب . وهذا دليل على ازدياد حجم التجارة الاجنبية في الشام ، وكذلك على ازدياد نفوذ القناصل الاجانب وتدخلهم في القضايا الاقتصادية المحلية . وضم الاعضاء السبعة الذين عينتهم السلطات العثمانية أربعة مسلمين ، ومسيحيين ، ويهوديا واحداً . واذا كانت نسبة الاعضاء في المحكمة الاولى تتوافق والنسبة العددية للطوائف ، كما ذكرنا ، فان نسبة ممثلي الطوائف ، فيما يتعلق بنصف اعضاء المحكمة الجديدة ، تدل على نسبة مساهمة كل طائفة في النشاط الاقتصادي وفي التعامل بالتجارة الاجنبية (١٣) . وبعد خمس سنوات ، اي في عام ١٨٥٥ ، انشئت محكمة تجارية في حلب (١٤) .

واقتضى ازدياد حجم التجارة بين دمشق والدول الاجنبية ، الاهتمام بتحسين طرق المواصلات ، وبخاصة بين دمشق وبغداد . ونظرا لسيطرة البدو آنذاك ، من قبائل العنزة ، على البادية السورية ، وتحكمهم في طريق دمشق - بغداد وفرضهم الاتاوات على المسافرين وعلى البضائع مقابل حق الطريق ، فقد لجأت القوافل التجارية ، سواء منها القادمة من الشرق الاقصى بطريق الخليج العربي وبغداد ، او الذاهبة الى تلك الجهات من دمشق ، الى سلوك الطريق الاطول والاكثر امانا ، عبر الموصل وحلب (١٥) . فالقافلة التي تسير من بغداد الى دمشق ، بطريق الموصل وحلب ، يقتضي وصولها الى دمشق من شهرين ونصف الى ثلاثة أشهر (١٦) . اما القافلة التي تنطلق من بغداد الى دمشق ، عبر البادية ، فيقتضي وصولها حوالي خمسة وثلاثين يوما (١٧) . ووجدت محاولات في الشرق الاقصى لارسال البضائع من كلكتا الى دمشق عبر البحر الاحمر وخليج السويس وغزة (١٨) . ولكن هذه المحاولات فشلت بسبب صعوبات الطريق وكلفته ، وبقي طريق دمشق - بغداد ، عبر البادية ، ناشطا في نقل البضائع رغم اخطار البدو . وحين ازداد حجم التجارة الخارجية التي سلكت هذا الطريق في اعقاب انشاء طريق دمشق - بيروت البري ، اضطر التجار الاجانب وممثلو الشركة التي انشأت هذا الطريق الى التعامل مباشرة مع القبائل البدوية وشراء صداقتها بالمال ، لتأمين سلامة البضائع ومرورها عبر البادية . وكان ذلك بداية التعامل بين الدول الاوربية الصناعية ، وبخاصة بريطانيا وفرنسا ، وبين القبائل البدوية ، بعد ان فشلت جميع المحاولات لايجاد البديل عن خط بغداد - دمشق المباشر .

وحدث في عام ١٨٥٩ ، مثلا ، ان هاجم البدو القافلة التجارية المتجهة من دمشق الى بغداد ، فاضطرت الى قطع الطريق بثلاثة وخمسين يوما . ومن شأن ذلك ان يتلف المنتجات السريعة العطب ، كما انه يزيد في مصاريف النقل . ولم يتمكن تجار دمشق ، او تجار بغداد ، على السواء ، من ايجاد تسوية مع البدو المجاورين للطريق ، وحتى البعيدين عنه ، الذين يهاجمونه بسبب عدم قدرة الدولة العثمانية آنذاك ، وخوف البدو من نكوث التجار بوعدهم ، باعطائهم ما الفوا ان يأخذوه من الخوة ، التي هي بمثابة حق الطريق . وحين ازدادت مصلحة التجار الفرنسيين والانكليز في استتباب الامن وحماية القوافل التجارية بين دمشق وبغداد ، عمدوا من التقرب من هذه القبائل التي أصبحت صديقة لدولة او لآخرى . وذكر في عام ١٨٦٦ ان قبائل ولد علي والشمر والقدعان ، وبني صخر والموالي ، وبعض افخاذ السبعة ، كانوا مواليين للفرنسيين ، في حين ان قبائل الرولة وبعض افخاذ السبعة والقبائل التي تسيطر على البادية في الجانب العراقي من نهر الفرات ، باتجاه بغداد ، كانت موالية للانكليز . وبالإضافة الى الفوائد المادية التي جنتها القبائل ، من ذلك ، فانها في كل

مرة نشب فيها الخلاف بينها وبين السلطات العثمانية كانت تلجأ الى قنصل الدولة التي تعامل معها ليتدخل لدى هذه السلطات لصالحها (١٩) .

ومن المحاولات التي جرت لايجاد بديل عن خط بغداد - دمشق ، تلك التي حدثت في عام ١٨٧٠ حين بدأ نقل البضائع بين بغداد ومسكنة بواسطة السفن التجارية في الفرات . ومن مسكنة كانت البضائع تنقل برا الى حلب التي تبعد عنها بحوالي خمسين كيلومترا . وكانت تسير رحلة واحدة - في الاتجاهين - كل أسبوعين . واستغرقت الرحلة النهرية من مسكنة الى بغداد ثلاثين ساعة ، في حين أن الرحلة من بغداد الى مسكنة اقتضت تسعة أيام ، لأنها كانت تسير ضد مجرى المياه . وقد فشلت هذه المحاولة بدورها (٢٠) .

وكان من انجح خطوط المواصلات التي تمت آنذاك خط بيروت - دمشق البري . وقد اعطي امتيازاه في الاساس الى الفرنسي (الكونت دو برتويس (de Perthuis) في ٢٠ تموز ١٨٥٧ ، فأوجد شركة عثمانية مغلقة براسمال قدره ثلاثة ملايين فرنك موزعة على ستة آلاف سهم . وبدأ العمل في هذا الطريق في تشرين الثاني في عام ١٨٥٩ ، وشارك حوالي الف الى الف وخمسمائة عامل في انجاز الجانب اللبناني منه ، وبعد اربعة أشهر تم تعبيد أربعة وعشرين من أصل مائة وثمانية كيلومترات من الطريق . وكان مقدرا للعمل أن ينتهي في عام ١٨٦١ ، ولكن الطريق دشن فعلا في الاول من كانون الثاني عام ١٨٦٣ (٢١) . وبلغ عدد المسافرين الذين استخدموا هذا الطريق في عام افتتاحه ٥٨٠٩ ، وارتفع هذا العدد الى ٨٤١٨ مسافرا في العام التالي ، وبلغ ٩٥٠٩ في عام ١٨٦٩ . وبلغت العائدات الاجمالية لهذا الطريق ٥٥٠ ألف فرنك في عام ١٨٦٣ ، ثم ارتفعت الى ٩٨٠ ألف فرنك في عام ١٨٦٦ . واتصل ممثلو الشركة المسؤولة عن الطريق بالبدو في البادية السورية لتسهيل نقل البضائع بين بيروت وبغداد عبر دمشق (٢٢) . وذكر أن كمية البضائع التي نقلت بواسطة طريق بيروت - دمشق ، في عام ١٨٦٣ ، بلغت ٤٧٣٠ طنا ، وارتفعت في عام ١٨٩٠ الى ٢١٤٠٠ طن . وزاد ذلك من عائدات الاسهم التي بلغت ٤٢ فرنكا في عام ١٨٧٢ ثم ارتفعت الى ٨٠ فرنكا في عام ١٨٨٢ . ولعب هذا الطريق دورا رئيسيا في حياة بيروت الاقتصادية ، وفي حياة المناطق المحيطة به ، ولاشك أنه كان عاملا هاما في استمرار بيروت كأهم ميناء على الساحل السوري (٢٣) . ولا ادل على اتساع نشاط ميناء بيروت خلال القرن التاسع عشر من الارقام التالية : بلغت زنة البضائع التي استوردت او صدرت عن طريق هذا الميناء في عام ١٨٣٥ ، ١٢٨٨٦٣٥ طنا ، منها ٧٨٤٦٣ طنا من الواردات و ١٧٢٠٥ من الصادرات (٢٤) ، في حين كان مجموع البضائع التي تعامل معها ميناء بيروت ، استيرادا وتصديرا ، ٨٠٥٢٠ طنا في عام ١٨٩٥ (٢٥) .

وحين عارضت الحكومة العثمانية تمديد امتياز الشركة المشرفة على طريق بيروت - دمشق ، او زيادة فعاليتها التي كانت تكفي لاستخدام ألف من الخيول والبغال في عمليات النقل ، بدأ التفكير لدى الشركة في الثمانينات من القرن التاسع عشر ، بربط بيروت بدمشق بخط حديدي. وتم انشاء هذا الخط في عام ١٨٩٥ على يد شركة اخرى فرنسية باجيكية عثمانية . ولكن الخط الحديدي هذا مني بخسائر كبرى الى أن فرض الانتداب الفرنسي في ١٩٢٠ على سورية ولبنان ، وعندئذ أخذت عائدات الخط بالازدياد (٢٦) .

وازداد تدفق البضائع الاجنبية الى دمشق بنتيجة التسهيلات في عمليات النقل بينها وبين بيروت ، ويتبين ذلك من الاحصاءات التالية :

جدول ببيان قيمة البضائع المستوردة الى دمشق والمصدرة منها بالفرنكات الفرنسية

السنة	البضائع المستوردة	النسبة	البضائع المصدرة	النسبة	الاجمالي
١٨٣٣	١٣٢٤٢١٢٥	٪٥٤	١١٢٤٨٢٥٠	٪٤٦	٢٤٤٩٠٠٣٧٥ (٢٧)
١٨٥٩	١٥٣١٨٢٥٠	٪٦٠	١٠٤١٨٠٠٠	٪٤٠	٢٥٧٣٦٢٥٠ (٢٨)
١٨٦٢	٢٠٢١٤٤٢٠	—	—	—	— (٢٩)
١٨٨٣	١٤٩٥٣٢٢٨	٪٥٧	١١٢٧٥٤٤٤	٪٤٣	٢٦٢٢٨٧٣٢ (٣٠)
١٨٨٤	١٥٠٠٧٠٠٠	٪٦٥	٨١١٣١٧١	٪٣٥	٢٣١٢٠٠١٧١ (٣١)
١٨٨٥	١٤٣٦٧٠٠٠	٪٦٣	٨٣٢٠٠٥٠٠	٪٣٧	٢٢٦٨٧٥٠٠ (٣٢)
١٨٨٧	١٧٠٠٠٠٠٠	٪٦٣	١٠٠٠٠٠٠٠	٪٣٧	٢٧٠٠٠٠٠٠ (٣٣)

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة البضائع المستوردة الى دمشق خلال نصف قرن تقريبا راوحت قيمتها بالنسبة للقيمة الاجمالية للبضائع الاجمالية المستوردة والمصدرة ما بين ٥٤٪ و ٦٥٪ . في حين ان البضائع المصدرة منها تفاوتت نسبتها بين ٤٦٪ و ٣٧٪ . ويلاحظ ان قيمة البضائع المصدرة من دمشق كانت في تناقص في حين ان البضائع المستوردة كانت في ازدياد ، اي ان نسبة العجز في الميزان التجاري كانت بازياد مستمر ، وقد بدأت هذه النسبة في الجدول بمقدار ٩٪ ثم بلغت بعد نصف قرن

٢٦٪ . ويعزى ذلك ، بدرجة كبيرة ، الى افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ ، التي حولت جزءا كبيرا في تجارة المرور بين الشرق الاقصى واوروبا عن دمشق ، ثم الى تزايد نقل الحجاج الى الحجاز بالطريق البحري ، وكذلك الى الخسارة التي منيت بها البضاعة الدمشقية بفعل منافسة البضائع الاجنبية .

وادی فتح قناة السويس وتحول قسم كبير من الحجاج لاستخدامها الى تحول قسم اكبر من البضائع التي كانت ترافق قافلة الحج عن دمشق . ولكن فتح القناة زاد من ناحية أخرى ، في حجم العلاقات التجارية بين دمشق ومصر . وكانت هذه العلاقات تقوم في السابق على المتاجرة بالتبغ ، الذي كان يستورد من بلاد فارس ويصدر الى مصر . واستوردت دمشق البضائع المصرية ، وبخاصة الكتان ، الذي كانت له سوق رائجة في بلاد الشام (٢٤) . كما أن وجود تجار مصريين مقيمين في دمشق ، وبالمقابل وجود تجار من أهل الشام في مصر ، شجع مثل هذه العلاقات التجارية . ومما يجدر ذكره أن وجود الجالية المسيحية الشامية ، التي بدأت بالهجرة الى مصر منذ أوائل القرن الثامن عشر ، قد زاد من اتساع العلاقات التجارية بين البلدين (٢٥) .

وقد ضمت قوائم البضائع التي استوردتها دمشق في عام ١٨٣٣ السلع التي استوردتها من مصر ، وشملت الكتان ، والبن من مخا ، والنيلة ، والحناء ، وجوز انهند ، والاصبغة والجلود ، وأنياب الفيلة ، والرز ، والسكر ، والقمبعات ، والكرابيج ، والحصص ، والبلح . وبلغت قيمة هذه البضائع آنذاك ٦٣٣١٢٥ فرنكا ، اما صادرات دمشق الى مصر في تلك السنة فضمنت الفواكه المجففة ، والتفاح ، والاحذية ، والمنسوجات ، والتبناك ، والشال الكشمير ، وسيوف فارس (٢٦) .

وكان لاستعمال الحجاج ، وبخاصة حجاج الاناضول والبلقان ، للطريق البحري الى الحجاز ، اثره الكبير في تناقص حجم التجارة التي كانت تفيد منها دمشق كمركز لقافلة الحج الشامي . فقد افادت دمشق الشيء الكثير من تجارة الحج قبل ذلك . وكان يؤمها عادة ، كل سنة ، حوالي ١٥ الى ٢٠ ألف حاج ترافقهم بضائع كثيرة ، الى الحجاز ومنه . وينفق هؤلاء الحجاج الاموال الكثيرة في دمشق للتزود بالمؤن ، واستئجار الجمال ، وشراء السلع (٢٧) . ولا ادل على أهمية البضائع التي تحملها قافلة الحج الشامي من استعراض البضاعة التي حملتها معها ، مثلا ، قافلة الحج العائدة من الحجاز الى دمشق في ١٥ صفر ١٢٥٨ / ٢٨ آذار ١٨٤٢ ، فقد ضمت ٢٢٥ حملا من الحناء ، وزن ٢٢٥٠ رطلا (حوالي ١٤٥٠٠ كغ) ، ويقدر ثمنها بـ ١٢٠ ألف قرش فضة (ما يعادل ٣٠ ألف فرنك فرنسي) ، و ٤٠ حملا من بن مخا (كانت في الاصل تسعين فقد منها في الطريق خمسون حملا) ، وزن ٤٠٠٠ رطل ، ثمنها ١٤٠

الف قرش ، و ٢٠ حملا من نسيج هندي للعمائم ، كل حمل من بالتين ، تحتوي كل منهما مائة قطعة ، ثمن كل قطعة ٢٠٠ قرش ، مجموع ثمنها ٨٠٠ الف قرش . وقدرت الجواهر التي حملتها القافلة بما ثمنه ١٠٠ الف قرش . وبلغ سعر ريش النعام الذي حملته هذه القافلة ١٧٠ ألف قرش ، والعطور ١٦٠ الف قرش ، والسلع المتنوعة ٦٠ الف قرش . وكان مجموع ثمن البضائع التي حملتها القافلة ما يعادل ٢٠٠.٨٥٠ ر١ قرش (٢٨) .

وهكذا اخذت اعداد الحجاج المسافرين عن طريق دمشق بالتضاؤل التدريجي في القرن التاسع عشر . فقد اشتملت ، مثلا ، القافلة العائدة الى دمشق من الحجاز بتاريخ ٢١ نيسان ١٨٤٥ على حوالي ستة الاف حاج ، الفين منهم من الاعجام ، والفين من الاتراك ، والبقية من العرب . ورغم هذا العدد المتواضع للقافلة فان الحجاج احدثوا حركة تجارية ناشطة في دمشق ، وقدرت مشترياتهم منها بحوالي ستة ملايين قرش (٢٩) .

وقد بدأ الحجاج الاتراك ، منذ اوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر بالسفر ، على نطاق واسع ، بطريق البحر الى الحجاز ، بواسطة السفن التجارية التي شاع استعمالها آنذاك (٤٠) . وكانت اشهر شركتين تسييران مثل هذه البواخر في المتوسط هما : المساجيري امبريسال (Messageries Imperiales) والشركة الروسية (Compagnie Russe) ويصل الحجاج الى بور سعيد او الاسكندرية ثم يتابعون سفرهم ، من الاولى في القنال ومن الثانية في القطار ، الى السويس حيث يستقلون باخرة اخرى الى جدة . ويعود اختيار الحجاج للطريق البحري الى كونه اكثر امنا من الطريق البري ، الذي اخذ يعج بقطاع الطرق ، وكذلك الى كونه اقل كلفة (٤١) .

وكان بعض الحجاج الاتراك يستخدمون الطريق البري في الذهاب والطريق البحري في الاياب ، حين يكونون محملين بالبضائع . وضمت القافلة التي عادت الى دمشق من الحجاز في ٧ آب ١٨٦٣ الموافق ٢٢ صفر ١٢٨٠ ، مائتين وخمسين حاجا فقط . اما الباقيون فقد عادوا بطريق البحر . وكان يرافق هؤلاء الحجاج الى دمشق ٦٥٠ عبدا من الجنسين ، وجه مئتان منهم الى حلب وبيع الباقيون في دمشق ، على الرغم من وعود الباب العالي ومحاولات الدول الاوربية منع المتاجرة بالرقيق (٤٢) . وزاد في تناقص الحجاج المسافرين بطريق دمشق ان الحجاج من العجم اخذوا يستقلون منذ عام ١٨٧٠ ، الطريق البحري من الخليج العربي الى جدة (٤٣) .

وقد علق نعمان القساطلي ، صاحب كتاب الروضة الفناء في دمشق الفيحاء ،

والذي عاصر تلك التحولات ، على تناقص حجم التجارة المرتبطة بقافلة الحج بقوله : « وأول نكبة دهمتها (أي دمشق) تسببت عن سير سفن التجار في البحار فخرست تجارتها البرية مع الاستانة والروم ايلي وبر الاناضول وغيرها وتحول ذلك الى المواني البحرية وعندما فتحت ترعة السويس حلت بلية عظمت وطامة كبرى على تجارة دمشق لانها سلبت كل ما بقي لها من التجارة البرية وفتحت بابا قريبا للحجاز فامتنع الحجاج عن الاتيان اليها فخرست جداول الذهب الغزيرة التي كانوا يسكبونها ذهابا وايابا حيث كان يأتيها كل سنة ثمانية الاف ونيّف ويتجهزون منها للحجاز وفي اياهم يتجهزون منها الى بلادهم يأخذون البضائع والاقمشة اما هدايا او للتجارة واذا انفق كل حاج ٥٠ ليرة يكون ما ينفقه الحجاج سنويا اربع مئة الف ليرة ولا يخفى كم كانت تنتفع دمشق من هذه المبالغ وقد كان كثيرون من اهلها من ذوي العيال الكبيرة الذين لا ثروة عندهم يتعيشون من البيع بالامانة للحجاج او من انزال البعض في بيوتهم . وقد كملت في هذه السنة اضرار ترعة السويس بتجارة دمشق لان ما بقي لها من تجارة العراق فتح له طريق على السويس فتحول الى مواني سوريا» (٤٤) .

وادی تضرر دمشق التجاري هذا الى تضرر الاسواق الريفية التي تتعامل معها ، وبخاصة القرى في حوران وغيرها ، التي كانت تؤجر الاف الجمال لنقل الحجاج ومؤنهم والقوات العسكرية المرافقة لهم . واشهر تلك الاسواق سوق المزيريب (وتبعد مسيرة يومين عن دمشق) ، حيث كان يتجمع الحجاج استعدادا لانطلاقهم الى الحجاز . وكان يقيم في المزيريب كل سنة ثلاثة اسواق كبيرة اشبه بالمعارض ، اثنان منها بمناسبة ذهاب قافلة الحج وعودتها ، وثالثها في الربيع لخدمة مصالح الفلاحين والبدو والتجار من مراكز المدن (٤٥) .

وكانت المزيريب سوقا رائجة لتجارة الخيول التي ياتي بها بدو العنزة وبدو نجد . واهتم الاوربيون بشراء الخيول من سورية نظرا لجودتها ، ولاستخدامها في تحسين نسل خيولهم ولاستعمال حرسهم الملكي (٤٦) وقد ادت كثرة شراء الفرنسيين والانكليز للخيول والبغال (التي استخدمت في النقل) من سورية ، الى تضرر المواصلات المحلية والحد من انتقال البضائع والسلع (٤٧) .

منافسة البضائع الاوربية للبضائع الشامية

لاحظنا ان تدفق البضائع الاجنبية ، وبخاصة النسيجية منها ، الى بلاد الشام قد بدا يلفت النظر ابان الحكم المصري ، نظرا للتسهيلات الكبيرة التي منحها ذلك الحكم للمصالح الاجنبية . ثم كانت معاهدة ١٨٣٨ بين الدولة العثمانية وبريطانيا ،

والتي تلتها معاهدات أخرى من هذا القبيل مع دول أوربية متعددة ، فازداد تدفق البضائع الأوربية الى ولايات الدولة العثمانية ، بفعل الضرائب الجمركية المتدنية التي تقاضتها الدولة العثمانية عنها . وكانت الثورة الصناعية في أوربا في أوجها ، وتبدت بصورة خاصة في صناعة النسيج التي أخذت تكتسح العالم برخص منتجاتها وجودتها في الوقت ذاته . ولم تتمكن المنتجات الحرفية المحلية ، التي اعوزتها حماية الدولة العثمانية ، من منافسة البضائع الأجنبية .

ولم يكن اثر هذا الوضع مقتصر على أصحاب الحرف ، وبالتالي على الاقتصاد المحلي التقليدي ككل ، بل بدل في بنية المجتمع وافرز فئات وسيطة غير منتجة ، لعبت دور الوسيط بين المستهلك المحلي والمنتج الأوربي ، وكونت إحدى دعائم البورجوازية الجديدة . كما ان هذا الوضع ساعد ، بالنتيجة ، على ظهور انماط جديدة من الانتاج المحلي والتعامل الاقتصادي ، في محاولة للتأقلم مع هذا المد الأوربي . وإذا ما تذكرنا ان حوالي خمس عمال دمشق كانوا يعملون في الصناعة النسيجية ، فان اثر المنافسة الأوربية للبضائع المحلية ينعكس الى حد كبير على البنية الاجتماعية أيضا .

وقد سوقت المنسوجات الأجنبية في دمشق في دكاكين خاصة بها في الاسواق الرئيسية ، مثل سوق الخياطين وسوق باب البريد . وأشار الاهلون الى هذه البضائع على انها أجنبية . وإذا ما اشتهر نوع منها فعندئذ يذكر بلد المنشأ الى جانب اسم البضاعة ، كأن يقال (جوخ انكليزي) . وادت المنافسة بين البضائع الأجنبية في السوق المحلية الى تدني اسعارها بدرجة اكبر ، الامر الذي جعل منافستها للمنتجات المحلية أشد من ذي قبل . ويذكر ، مثلاً ، عام ١٨٥١ ، ان مؤسسة تجارية يونانية استوردت الى دمشق كمية كبيرة من الكتان النمساوي ، وطرحته في السوق بأسعار تقل عن اسعار مثيله الفرنسي ، مما اضر بهذا الأخير (٤٨) .

وعمدت البضائع الأجنبية الى تقليد الانماط النسيجية المحلية ، مما زاد في ترغيب السكان المحليين باقتنائها . وكمثال على ذلك تقليد الصناعة النسيجية السويسرية لانماط الكتان الدمشقي ، ثم تصديره الى دمشق ومنافسته للكتان المحلي في عقر داره (٤٩) .

وطبيعي ان المنافسة الأوربية لم تقتصر على بضائع دمشق فحسب ، بل شملت بضائع المدن الأخرى ، ففي حلب مثلاً ، قلدت منسوجات مدينة ليون الفرنسية منسوجات حلب ، وفعلت ذلك منسوجات بريطانية وبلجيكا وسويسرا وألمانيا ، مما اشاع اسعمالها بين السكان المحليين لرخص اسعارها (٥٠) . وكانت البضائع الألمانية

قد اخذت في غزو السوق المحلية بعد عام ١٨٧٠ ، أي بعد اكتمال الوحدة الالمانية ، وانطلاق المانيا الى التوسع التجاري والاستعماري . وقد علق القنصل الفرنسي في دمشق على دخول المنسوجات الالمانية ميدان المنافسة مع البضائع الاوربية في السوق المحلية فقال انها تغزو أكثر فأكثر سوق دمشق (٥١) .

• ومما اضر بمنتجات دمشق ان المراكز التقليدية لتصريف هذه المنتجات ، سواء المدن والارياف السورية ، أم الاناضول والعراق ومصر ، قد اتخمت هي الاخرى بالبضائع الاجنبية ، التي نافستها فيها . وقد ادى تحول قسم من الاهالي عن الزي المحلي الى الزي الاوربي الى التخلي عن البضائع المرتبطة بالزي المحلي ، ورواج البضائع المناسبة للزي الاوربي .

ولم تكن الحكومة العثمانية لتهتم بالمصير الذي آلت اليه الصناعة المحلية لولا ظهور افلاسات بين التجار المحليين الذين يتعاطون المتاجرة بالاقمشة المحلية ، والى اضطراب اوضاع الحرف ، وبخاصة النسيجية منها ، مثل حرف فتالة الحرير ، والصباغين ، والقصارين ، والطباخين ، والدقاقين ، والالاجائية ، والقطنية ، مما افقر اصحابها ، وادى بالتالي الى تعذر جباية الضرائب المفروضة عليها . واوضح مثال على ذلك الطلب الذي تقدم به أحد كبار ملتزمي الضرائب في دمشق ، ويدعى عبد القادر آغا خطاب ، الى السلطات المسؤولة في دمشق بتاريخ ٥ محرم ١٢٦١/١٤ كانون الثاني ١٨٤٥ ، يلتبس فيه تخفيض قيمة الضرائب من العام السابق نظرا للخسارة التي لحقت بالمشتغلين بالاقمشة المحلية من جراء منافسة البضائع الاوربية . وكان عبد القادر هذا قد التزم في عام ١٢٦٠ ضريبة دمغة منسوجات القطني والالاجه والصلواتي والديما ، بمبلغ قدره (١٤٥١٠٠) قرش . وحين طرحت تلك الضريبة في المزاد العلني في مطلع العام التالي بدأت المزايدة ب ٣٠٠٠٠ قرش وبلغت ١٣٠٠٠٠ . تقدم بها عبد القادر خطاب بالنيابة عن ابنه ، ثم تقدم هو بنفسه بمبلغ العام السابق . والجدير بالذكر ان جميع المزايديين كانوا من كبار اعيان دمشق . والتزم عبد القادر خطاب قلم المنكنا (تستعمل في كبس الانسجة القطنية) بمثل ما التزمه به في العام السابق . ويقدر بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ قرشا . وفعل مثل ذلك بالنسبة لالتزام دق القطني ، الذي التزمه بمبلغ ٤٧٢٠٠ قرش ، والتزم حوالي ١٢ قيراطا من دق الالاجه بمبلغ ٢٧٠٠٠٩ قروش ونصف . وكان مجموع المبلغ الذي التزم به عبد القادر خطاب هو ٢٧٩٣٥٩ قرشا ونصف . وذكر عبد القادر خطاب انه خسر في عام ١٢٦٠ في التزام هذه الاقلام مبلغ خمسين الف قرش و اضاف : « واذا لم صدقتم مبلغ الخسارة فاستحضروا السيد محي الدين كاتب سوق الدق وباقي كتاب الاقلام واطلعوا على الدفاتر يظهر لحضراتكم صدق تقريرنا ففي هذه السنة (أي ١٢٦١ هـ) بحسب حالة

الكار وقلة تشغيله من قبل تكاثر وجود اجناس البضائع الافرنجية فالاقمشة الشامية كمالها على تدني ومن ذلك يزيد بالاقلام المذكورة تدني حاصلاتها وهذا شيء معلوم عند حضراتكم وليس له تدبير فان تحسن يصير التبصر بما أعرضناه لاجل ملاحظة حال دعجكم ورفع المفدورية عنه الموصلة لخراب الحال حيث هذه الاقلام بالاقيام السابقة لا تستطيع على تأدية حالها . وبمذاكرة السلطات المعنية بالطلب رأت « انه بخصوص توقف بضائع الاقلام المذكورة في محروسة الشام من تكاثر البضائع الافرنجية فهذا مشاهد وملحوظ من تدقير الاقلام المذكورة وتنازل اموالها عن العام الماضي لقلة رواج بضائعها التي هي القطني واللاجة والديما (٥٢) فقبول هذا الالتماس فيه المفدورية على جانب الميري وان كانت اعذار عبد القادر آغا من تدني الاقلام المذكور لسبب تدقير بضائعها مقبول ولكن لا يصوغ الرخصة من تنقيص الاموال الميرية على قياس تدنيها في الماضي فقد تتزايد في المقابل بحسب تواجد البضائع (٥٣) . ومع ان عبد القادر خطاب قد رفض طلبه بتخفيض مبلغ التزام هذه الضرائب فانه قبل الالتزام نظرا لما كان يتوقعه من فائدة ولانه كان هو بالذات ممتثنا لهذا الالتزام وغيره . وحصل مع ذلك على تسهيلات في دفع الضرائب ، اذ أعفي من دفع اي مبلغ في الاشهر الثلاثة الاولى من سنة الالتزام على ان يقسط كامل المبلغ على الاشهر التسعة الباقية ويدفع قسط كل شهر في نهايته (٥٤) .

ومما يجدر ذكره ان عبد القادر خطاب هذا حين توفي بعد سنوات قليلة وحصرت ثروته من قبل القسام العربي بتاريخ منتصف ربيع الاول ١٢٦٥ / (٨ شباط ١٨٤٩) ، تبين ان مجموع ثروته هو ٤٠١٩٥ قرشا ، بعضها كان ديونا لقاء ثمن جمال وكدش لم يستوفها ، وبعضها ديون مدفوعة له ، وبعضها ثمن امثلة وممتلكات اخرى . وحين اقتطعت الرسوم والنفقات المترتبة على وفاته والبالغة ١٦٦٥٦ قرشا وثلاثة ارباع القرش ، بقي من ثروته ٣٨٤٥٣٨ قرشا ونصف القرش . وقد حجزت خزينة الدولة كامل هذا المبلغ لان تركة المتوفي مفرقة بالديون الميرية للدولة . ولم تستفد نساؤه الاربع واولاده من ثروته ، ولكن بقيت الدار المقدرة قيمتها بـ ١٠٠ الف قرش بين الورثة (٥٥) .

ونجم عن شدة منافسة البضائع الاجنبية للبضائع المحلية وتحول التجار الاجانب عن اسلوب المقايضة في السلع ، الذي اعتمدوه قبل قيام الثورة الصناعية ، الى بيع منتجاتهم بالعملة الذهبية (٥٦) ، ومعظمها اوروبي ، وانهيار قيمة العملة المحلية الفضية وكثرة فرض الضرائب على الاهلين من قبل السلطات الحاكمة ، ان عمت الفوضى في الحياة الاقتصادية المحلية لصالح الرأسمالية الاوربية .

وكانت كثرة انواع العملات المتداولة في دمشق ، من محلية وأجنبية ، وذهبية

وفضية ونحاسية ، واختلاف اسعارها ، عامل فوضى في التعامل التجاري . فالوحدة المحلية المتداولة كانت القرش الفضي الذي يوصف بأنه صاغ وصحيح وميري ، ويقسم الى اربعين مصرية ، او بارة ، اما العملات الاخرى فبعضها من بقايا الحكم المصري وبعضها الاخر عثماني يحمل اسماء بعض السلاطين ، وبعضها اوروبي متنوع يشار اليه باسم الدولة التي اصدرته او بالعلامة التي يحملها ، وباستعراض قيمة بعض العملات المتداولة الرئيسية ، من اجنبية ومحلية ، خلال سنتين ، يتبين مدى ازدياد قيمة العملات الاجنبية منها بالنسبة لوحدة التعامل الرئيسية ، وهي القرش الفضي الصحيح الميري .

السنة ليرة مجيدية ليرة مصرية ليرة فرنساوية ليرة انكليزية ليرة موسكوفية

١٢٧٤هـ / (٥٧)	١١١ قرشا	١٢٥	٩٥٥	١٢٠	٩٧٥
١٨٥٧					
١٢٧٦هـ / (٥٨)	١١١	١٢٦	٩٨٥	١٢٤	١٠٠
١٨٥٩					
قرانصة	ريال	ريال	ريال	ريال	ريال
شوشة (٥٩)	سينكو (٦٠)	مجيدي	فنس	بشك	
١٢٧٤هـ /	٥٧٥	٢٦٥	١٤٢٥	٢٢٥	١٩٥
١٨٥٧					
١٢٧٦هـ /	٥٧٥	٢٥٧٥	٢٤٥٠	٢٢	١٩٥
١٨٥٩					

نلاحظ من هذه القائمة انتشار العملات الذهبية الاجنبية وارتفاع اسعارها بالمقارنة مع العملات العثمانية والمحلية ، وكذلك ارتفاع سعر الليرة الانكليزية بالنسبة للعملات الاخرى . وهذا دليل على سيطرة الراسمالية الاوربية ، وبخاصة البريطانية ، على السوق المحلية . وبلغ من الثقة بالعملات الاجنبية ان معظم تركات المتوفين الميسورين ، اذا ما احتوت على نقود ، كانت معظم تلك النقود بالعملات الاجنبية . ومن الطبيعي ان يحدث هذا نظرا لكثرة العملات العثمانية والمحلية المتراكمة من عهود مختلفة ، كما يستدل من اسمائها ، وتبدل اوزانها ، والتلاعب فيها ، وانعدام الثقة بها . وكانت اسعارها اما ثابتة او بتراجع مما لا يشجع على اقتنائها وادخارها ، بالمقارنة مع العملات

الاجنبية . وضمت القائمة الاولى من عام ١٢٧٤ / ١٨٥٧ بالاضافة الى ما ذكرنا ، فئات النقود التالية المتداولة : ذهب عتيق ٦٠ قرشا ، التناك ٦٠٠ ، قمریات ٤٠٠ . وفي القائمة الثانية من عام ١٢٧٦ / ١٨٥٩ ذكرت العملات الاضافية التالية : دبلون ٤٠ قرشا ، قرانيسة مربع ٢٥ ، حجر ٥٦٠ ، بيشلي قديم ٢٠ ، عامود (١١) ٢٧٥٠ ، ربع فنس ٧٥٠ قرش وخمس مصريات او بارات ، فرنك ٤ قرش وخمس مصريات ، ربع فرنك ٣٥٠ ، جهادي صحيح وازنه ١١٢ ، نصف جهادي طري ٥٠ ، نصف جهادي يابس ٣٩٠ ، غازي قديم وازن ٣٧ ، ممدوح وازن ٢٨ ، ربعية جنزلية ١٥ ، ليرة مجيدية مبخوشة ١٠٩ ، مجيدي مبخوش ٢١٥ .

واذا ما اجرينا مقارنة بين نسبة ازدياد قيمة الليرات الاوربية خلال سنتين (١٢٧٤ - ١٢٧٦ / ١٨٥٧ - ١٨٥٩) ، والتي بلغت حوالي ٣٪ ، ونسبة ازدياد قيمة العملة العثمانية الذهبية بالنسبة للقرش الفضي ، لتبين لنا انخفاض قيمة القرش بالنسبة للذهب . ونظرا لاختلاف تسميات العملات بين فترة واخرى ، نأخذ مثال الغازي القديم ، الذي يبدو ان تسميته لم تتغير . فقد ضرب الغازي القديم عام ١٢٢٣ / ١٨٠٨ - ١٨٠٩ في عهد السلطان محمود الثاني ، وكان عيار ذهبه ٢١٢٥ قيراطا ، وسعره ٢١ ١/٨ قرشا . وسعر رسميا في دمشق في ١٨ نيسان ١٨٨٣ ، ابان الحكم المصري ، بما يساوي ٢٠ قرشا وخمس بارات (١٢) . واصبح سعره في عام ١٢٧٦ / ١٨٥٩ ما يعادل ٣٧ قرشا ، اي ان سعره ازداد خلال واحد وعشرين عاما ١٦ قرشا وخمس وثلاثين بارة . وهذا دليل على انهيار قيمة الوحدة النقدية الفضية ، وهي القرش بالنسبة للذهب ، بنسبة تقدر بحوالي ٥٤٪ .

ومما زاد في الضائقة المالية لدى افراد الشعب فرض الدولة ضرائب اضافية ، اهمها ضريبة الاعانة التي فرضتها الدولة في عام ١٨٣٤ . وجببت الاعانة من دمشق بفرضها جماعيا على كل ثمن من ائمان المدينة . وكذلك فرضت جماعيا على القرى . وجببت الاعانة من الافراد الذكور حسب وضعهم المالي ، واعفي منها ، كليا او جزئيا ، من ثبت فقره . وطولب الافراد بدفع الاعانة في اماكن اقامتهم لا في محلات عملهم . واعفي من الاعانة بعض الفئات ، مثل العسكريين وملتزمي الضرائب ، وسكان القرى الخربة . ومن الامثلة المتوافرة لدينا ، نلاحظ ان مبلغ الاعانة قد راح ، في حوالي عام ١٨٤٥ ، ما بين مائة وخمسمائة قرش على الفرد الواحد ، ولجأ البعض الى الاحتماء بالانصليات الاجنبية لتحاشي دفع الاعانة (١٣) . وهناك ارتباك في المصادر حول التمييز بين ضريبة الاعانة وضريبة الفرد . فمن المصادر ما يستخدم الاعانة في مكان الفردة ، التي سبق ان استعملها المصريون اثناء حكمهم كضريبة على الافراد ، ثم عاد فظهر استعمالها زمن العثمانيين . ومن المصادر ما يجعل الفردة غير الاعانة . وقد زيد مبلغ الفردة على الشخص الواحد في عام ١٨٤٥ الى ٥٠٠ قرش ، في حين انها خفضت على

الفقراء الى حدود ١٥ الى ٣٠ قرشا (٦٤). ويدل هذا التباين في الضريبة على اتساع الهوة بين الفقراء والاغنياء، وكان ذلك احد عوامل الاضطرابات الاجتماعية - الطائفية التي حدثت في حلب في عام ١٨٥٠ ، وفي جبل لبنان ودمشق في عام ١٨٦٠ ، والتي استغلها اصحاب المصالح ، من فئات محلية وقوى اجنبية ، لصالحهم .

واناخ التجنيد الاجباري بثقله على الاهلين وعطل من فعاليات شبابهم الاقتصادية . وحسب الاوامر الصادرة في عام ١٨٥٠ ، فقد زيد عدد المجندين من سورية عشرة آلاف . ويشكل المجندون ، حسب الاحصاءات المقدرة آنذاك ، نسبة واحد الى احد عشر من الشبان الذين تراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٥ سنة . وفيما يلي بعض اعداد المجندين من المناطق السورية في عام ١٨٥٠ : دمشق ١٦٨٥٤ مجندا ، حلب ٢٦٣٧٤ ، صيدا ٢٤٣٣٤ ، طرابلس ١٦٤٥ مجندا . وهرب عدد كبير من الشباب من دمشق الى الجبال لتحاشي التجنيد (٦٥) .

وقد نتج عن هذه العوامل ، وفي طبيعتها العامل الاقتصادي الذي تجلّى بسيطرة الرأسمالية الاوربية على السوق المحلية ، ازدياد حالات الافلاس بين صغار التجار والحرفيين على حد سواء . ولفتت الافلاسات في مدينة دمشق النظر منذ السنوات الاخيرة من الحكم المصري في بلاد الشام . ومن الذين افلسوا ايضا ملتزمو الضرائب الجمركية الذين وقعوا في عجز في عام ١٨٣٩ قدر بمائتي الف قرش (٦٦) . وقد وقف القضاء الى جانب المفلسين الذين ثبت عجزهم عن الدفع ، الى حد دفع بعض المراقبين الاجانب الى القول ان تسامح القضاء مع المفلسين شجع على الاكثار من حالات الافلاس (٦٧) .

وتوضح الامثلة التالية بعض حالات الافلاس وطرق معالجتها من قبل السلطات . فقد تقدم السيد ابراهيم المالح بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٦١ / ١٨٤٥ بالمعروض التالي: « نعرض لسعادتكم بانه غير خافي المراحم العلية بالا صناف وتأخير احوالهم فعبدكم رجل دكنجي برقبته اطفال وعيال من قلة الحركة متأخر عليه جانب عن ثمن بضائع لاربابها واربابها ما هم صابرين مرادهم كل من له شي يأخذه بالتمام وهذا شي ما هو متوقع مع عبدكم وما له قدرة عليه ومرادهم كسر سبب عبدكم ومن ذلك يحصل على عبدكم غدر وتعطل احواله واذا تعطلت احواله فهلك عياله نرجوكم احالت المادة الى ديوان التجار ومن بعد الوقوف يعملوا لعبدكم رابطة موافقة لاداء المطلوب بالذي يمشي به الحال من دون مفدورية على احد واغتنام دعانا والامر امركم افندم » . وفي التقرير الذي قام به محمد بك عضمة زاده ، بمعرفة التجار ارباب الديون ، تبين له وللسلطات حقيقة امر المستدعي « فعمومهم قرروا بعجزه وتأخير حاله فحصل جرد دكانه بحضور

بعض دياناته فوجد له موجودات بديكانه مع جارية سودة كانت بداره وضعها مع الموجودات وحررنا قائمة بالديون التي عليه وتخمين موجوداته فبلغ القرش نصف عبارة عن عشرين بارة فاقتضى تحرير هذا الخطاب لكي نستعلم من الديانة عن الذي يقبل اخذ النصف الموجود ويسمح بالباقي كما ذكر واما يأخذ النصف ويعطي مهالة بالنصف المتأخر مدة ستة سنين عن ستة اقساط يدفع قسط واحد وابتدا تناوله بعد سنتين من تاريخه حيث ما بقي بيده مال يستعين منه الوفا وصارة يده فارغة من الرسمال فينبغي تحرير المجاورة عما ذكر لنعرض كيفية الجواب لطرف المجلس حسب الاصول . وقد اجاب ارباب الديون بانهم يقبلون قبض النصف ويبقى النصف الاخر ، باستثناء دائن واحد قبل قبض النصف وسمح ، اي تنازل ، عن النصف الباقي ، وقبلت السلطات بذلك وخيرت بقية الدائنين الذين لم يحضروا بان يحذوا حذو هؤلاء والا ترتب عليهم اقامة البينة على يسار صاحب المعروض . وحسمت القضية على هذا الشكل بتاريخ ٤ شعبان ١٢٦١/٦ تشرين الاول ١٨٤٥ (٦٨) .

والجانب الهام في هذه القضية هوية الدائنين ، الذين ضموا ، حسب تسلسل ورود اسمائهم ، حنا زريقة ، فتح الله طراد ، الحاج محمد ابو رشيد ، السيد محمد الادلبي ، السيد ابراهيم الدقر ، جرجس عنحوري ، محمد انيس قصاب حسن ، الحاج سليم اغا (الذي سمح بالنصف الباقي) ، الياس مخثن ، الشيخ سعيد متولي قطنا ، السيد صلاح القتلان ، الخواجة نقولا خباز ، و ابراهيم التركي . ولم تذكر مبالغ الديون التي كانت لكل واحد من هؤلاء ولا نوعيتها ، أو فائدتها او مدتها . وكان السيد ابراهيم المالح قد اشار في معروضه الى ان الديون التي بدمته هي ثمن بضائع لاربائها ، مما يدل على ان هؤلاء الدائنين هم من التجار الذين قدموا ، كما يرجح ، البضائع للسيد ابراهيم المالح على ان يدفع ثمنها فيما بعد . وليس هناك دليل على نوعية البضائع التي تعامل بها المدين والدائنون . ولكن وجود اربعة من المسيحيين بين الدائنين ، وربما خامس هو فتح الله طراد ، الى جانب ثمانية ، أو تسعة ، من المسلمين امر له دلالة ، لانه يظهر القاسم المشترك الذي جمع هؤلاء في التجارة وغيرها ، وكذلك التعامل على قدم المساواة في عقد الديون وتحمل نتائجها . ويتبين أيضا من كون اثنين من الدائنين حملا لقب « الحاج » وآخر « الشيخ » ، وثلاثة لقب « السيد » ، وربما كانوا من الاشراف ، ان طائفة التجار لم تكن مقتصرة على فئة معينة من الناس . وإن مهنة التجارة صهرت وقربت بين الناس على اختلاف مذاهبهم ومستوياتهم الاجتماعية .

وفي قضية أخرى نظرت السلطات في الديون المترتبة على أحد الصناع ، وربما كان يعمل في اعداد مواد البناء . وبالاتفاق مع دائنيه قرر معظمهم أخذ ربع ما هو مدين

به لهم وأبرأوا ذمته من الباقي ، في حين أبرأ البعض ذمته من الدين كاملا (٦٩) .

وهناك عدة قضايا تدل على الازمات التي أخذت تعاني منها ، بخاصة ، الحرف التي كانت تساهم في تصنيع الاقمشة . من ذلك معروض حسن بن حسين الصباغ الى السلطات في دمشق ومضمونه : « يعرض عبدكم اني صباغ وأبي صباغ وجدي صباغ ولنا قدمه بصبغ نيل وأحمر وأخضر والان ظهر بصمجة متعلقين على صباغ الاحمر من نحو عشرة سنوات ولم احد مانعهم والان يريدوا يمنعونا من كارنا وكار ابونا وجدنا ونحن فقرا واصحاب اعيال وعلينا مال مكسور الى اربابه ويقولوا لنا شاركونا وبطل شغل النيل والا لم يخلونا نشتغل والامر امركم » . وقد رأت السلطات بتاريخ ١٦ جمادى الثانية ١٢٦١ / ٢٢ حزيران ١٨٤٥ « ان مقدم المعروض رجل فقير الحال ومعارضته وممانعته من تعاطي أسبابه غير موافق لكون ان اليد الواحدة ممنوعة بالوجه الشرعي والعرفي فيقتضي عدم المعارضة في تعاطي أسبابه » (٧٠) . ويتبين من هذه القضية ان احد أساسيات العمل الحرفي ، وهي توزيع العمل والتخصص فيه ، قد انتهكت آنذاك حين سلب احدهم الصباغة باللون الاحمر لعدة سنوات ، وأريد سلبه بعد ذلك الصباغة باللون النيلي ، من قبل أناس ليسوا من المهنة (متعلقين) . وهذا الاعتداء على التخصص يدل على أن مزايا هذه المهنة لم تعد كافية ، لذا عمد البعض الى تجميع أكبر عدد ممكن من التخصصات الحرفية في أيديهم . وجاءت السلطات لتدعم تقاليد العمل المتعارف عليها .

وفي قضيتين أخريين ، احدهما تقدم بها اليهود من طائفة غسالي القماش ، والثانية رفعها طباع فقير « يطبع القماش » في عام ١٢٦١ / ١٨٤٥ ، برز خلاف بين المعلمين والصناع في هاتين الحرفتين حول أجور الصناع . ولم تقف السلطات الى جانب أي من الفريقين ، بل تركت لكل حرفة حل خلافاتها بنفسها (٧١) . وهذا دليل ، من ناحية ، على استقلالية الطائفة المهنية تجاه الدولة ، وعدم تدخل هذه الأخيرة في شؤونها . ومن ناحية ثانية ، فان إثارة الخلافات حول الاجور بين المعلمين والصناع ، في هذه الطوائف الحرفية بالذات التي عملت في تصنيع الاقمشة ، دليل آخر على الضائقة التي أخذت تعاني منها الاقمشة المحلية التي تعرضت لمنافسة البضائع الاجنبية . والمعروف ان المعلمين في الحرفة ، وهم الذين يحق لهم افتتاح الدكاكين والمشاغل ، يحاولون في اوقات الضيق الاقتصادي أن يقللوا من اجرة الصناع لتلافي الخسارة ، او لتفادي التقليل من ارباحهم . وليس هذان المثالان الا شاهدين على حالة عامة من الشقاق ضمن الطوائف الحرفية ، وبخاصة منها التي تتعاطى صناعة الاقمشة التي تهددت مصالحها بفعل المنافسة الأوروبية . وقد اشار الياس قدسي ، الذي كتب

في عام ١٨٨٣ عن الحرف الدمشقية ، الى « الثروات التي تحدث من الفعلة على المعلمين بطلب تزيد الاجرة (ويعبرون عنها بقولهم « الكار قالع » اي ثائر) » (٧٢) .

ونستدل من هذا أن الضائقة المالية التي لحقت بالحرف قد ازمت العلاقة بين الصناع والمعلمين الى الحد الذي وصف به احتجاج الصناع بأنه ثورة . وفي هذا ملامح صراع طبقي في مجتمع بدأت تتسرب اليه الرأسمالية الغربية وتهز أسسه التقليدية المتوازنة وتسهم في ايجاد الفوارق في الثروة بين المنتجين والمستهلكين . ولم يكن ، في الاقتصاد الحرفي التقليدي ، تباين كبير في الثروات بين المعلمين في أية مهنة ، أو بينهم وبين الصناع . ويلاحظ في تصنيع الاقمشة مثلا أن المشاغل كانت فردية ومتواضعة ، ولم يزد عدد الانوال في أي منها ، كما يتبين من معظم سجلات الوثائق انشريعة ، عن احد عشر نولا . وضم معظمها بين نولين وأربعة انوال . ومردود هذه الانوال المعتدل يوزع بشكل مقبول أرباحا للمعلمين وأجورا للصناع . ولكن المجابهة مع الصناعة الاوربية لم تضعف الصناعة المحلية فحسب بل زادت من التناقضات الاجتماعية حتى داخل الحرفة الواحدة ، وأصبح الحرفيون الفقراء عنصر عدم استقرار سياسي واجتماعي في دمشق .

ومن الامثلة البارزة التي تجلى فيها الاثر المدمر للاقتصاد الاوربي على الاقتصاد المحلي التقليدي ما حدث لانتاج قماش الالاجه الفاخر في دمشق . وكانت الالاجه ، الى جانب قماش القطني ، أهم نسيجين في دمشق . وتختلف نسبة الحرير في كل منهما . ولكنهما يشتركان في انتاج النسيج الملقم ، وفي تسويق هذا القماش على شكل قطع أو أثواب ، طول الثوب منها في الغالب ، كما قدر في حوالي ١٨٦٣ (٧٢) ، (٥٦٠) أمتار ، بعرض (٧٠) سم . وقدر مصدر آخر طولها بتسعة أذرع أو تسعة وربع ، وذلك قبل غسلها ودقها وكبسها (٧٤) . ولا يعرف هنا بدقة طول الذراع المستخدم ، ولا يمكن حسابه على أساس التقدير بالامتار لان عمليات الغسل والشدق والكبس ستعدل من الطول المذكور ، وكان ربع كل ثوب من الالاجه والقطني مصنوعا من الساتان ، وبقية الثوب في القطني مصنعة من الحرير في اللحمة ومن القطن في السدى . اما ثوب الالاجه فبقية الثوب مصنعة من القطن في اللحمة ومن الحرير في السدى ، أي ان نسبة الحرير فيه هي الغالبة (٥٧) ، وبالتالي كان سعره مرتفعا ، ولا يتمكن من شرائه الا القادرون .

وقد قدر عدد الانوال التي كانت تنسج قماش القطني في دمشق عام ١٨٥٠ بـ ٦٥٣ نولا تستخدم ٦٥٣ رجلا و ٣٠٠ ولد . وبلغ عدد انوال الالاجه آنذاك ١٠١٣ نولا تستخدم ١٠١٣ رجلا وحوالي ١٣٠٠ ولد . وانتجت هذه الانوال بمجموعها ما يقرب

من (٢٢٠ الى ٢٣٠) الف ثوب في السنة (٧٦) . وتظهر اعداد الانوال هذه ، وكذلك انتاجها ، عام ١٨٥٠ ، تراجعاً كبيراً عما كان عليه عدد الانوال وانتاجها في اواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر ابان الحكم المصري . فقد قدر عدد الانوال التي انتجت القطني والالاجـه آنذاك بـ ٤٠٠٠ نول ينتج كل منها في الاسبوع ما بين أربعة الى خمسة اثواب (٧٧) . اي ان انتاجها السنوي يقدر ، على هذا الأساس ، بحوالي ٨٣٢ الف الى ١٠٤٠ الف ثوب .

وبدل هذا التراجع في الانتاج على شدة منافسة البضائع الاوربية للبضائع الشامية في السوق المحلية . ونظرا لان الاقتصاد المحلي ، بمواده الخام والمصنعة ، أصبح يدور في فلك الاقتصاد العالمي ، فان اية تبدلات في هذا الاقتصاد الاخير من شأنها ان ترمي بظلالها على الاقتصاد المحلي . وقد حدث مثلاً ، في عام ١٨٥٦ ، ان أصيب انتاج الحرير في أوروبا وتركيا بكوارث طبيعية ، فتضاعف سعر الحرير في بلاد الشام ، وأفادت من ذلك صناعة الاقمشة الحريرية المحلية فزادت من انوالها ، وبالتالي من انتاجها . وبلغ عدد الانوال في ذلك العام ٢٨٠٠ نول أنتجت حوالي ١٢٠ ألف ثوب من القطني و ٢١٠ الف ثوب من الالاجـه ومن نسيج آخر مشابه ، عرف بالصوراتي . وسوق نصف هذه الاثواب في حلب وازمير واستانبول وآسيا الصغرى ، وسوق ثمنها في بغداد ومكة ، ومثل ذلك في دمشق وصيدا (٧٨) .

الا أن صناعة الاقمشة الحريرية والقطنية في دمشق لم تلبث ان انتكست ، وخلال أربع سنوات ، من جديد . فقد ازداد سعر الحرير عالمياً بمعدل ٥٠ ٪ ، كما زادت الحكومة العثمانية من الضرائب الجمركية على الاقمشة المحلية وموادها الاولية . ففي العهد المصري لم تفرض اية ضريبة على المواد الاولية الداخلة الى دمشق من القرى المجاورة ومن لبنان ، كما ان الانسجة الحريرية لم تدفع ضريبة حين تصديرها من دمشق . وبعودة الحكم العثماني فرض على الحرير عند دخوله دمشق ضريبة قدرها ١٢ ٪ من قيمته ، كما توجب على الاقمشة المصدرة منها ان تدفع حوالي ٥ الى ٦ ٪ من سعر القطعة . وعلق القنصل الفرنسي في دمشق على ذلك ، في اوائل عام ١٨٦٠ ، انه نظراً لهذه الاحوال فقد توقف عدد كبير من الانوال عن العمل (٧٩) .

وكانت الكارثة الرئيسية التي المت بصناعة النسيج في دمشق وانقصت انتاجها الى النصف تقريباً ، الاضطرابات الاجتماعية التي حدثت في عام ١٨٦٠ . فقد أحرق أو تعطل انتاج عدد كبير من الانوال ، وقدر عدد ما بقي منها في اواخر عام ١٨٦٢ بحوالي ٣٠٠ نول (٨٠) . ثم عادت الحركة الصناعية في دمشق الى الانتعاش حين عاد

اليها عدد كبير من الحرفيين المسيحيين الذين لجأوا الى لبنان (٨١) ، في حين استوطن الباقون بيروت والقاهرة والاسكندرية واسهموا في تطوير اقتصاديات هذه المدن .

وتنعكس الازمات التي مرت بها الصناعة الدمشقية ، وبخاصة صناعة الاقمشة ، في ارتفاع ثمن الانوال وانخفاضها ، وتكرار بيعها في اوقات الكساد . وكانت أكثر الانوال طرحا في السوق انوال الالاجه نظرا لكلفة انتاجها المرتفعة وصعوبة تسويق اثوابها الفاخرة بين الاهالي الذين كانوا يزدادون فقرا بغالبيتهم العظمى . ويرتبط بالانوال مصير المشاغل التي اقيمت فيها ، وكذلك مصير الدكاكين التي سوقت انتاجها . والذالك طرحت للبيع أيضا المشاغل والدكاكين التي تنتج او تسوق الالاجه بأكثر من غيرها . وعلى غرار أسعار الانوال ، تبدلت أسعار شغل هذه المشاغل والدكاكين ، ارتفاعا او انخفاضاً ، بحسب السوق . واستعملت كلمة « كدك » التركية للتعبير عن عدة الدكان ، من أنوال أو خزائن أو رفوف ، وغير ذلك . واستعملت كلمة « خلو » العربية للتعبير عن المال الذي يدفع لأشغال المكان ، وهو ما زال ساريا ومتعارفا عليه حتى يومنا هذا . وحين تذكر الكلمتان معا ، كان يقال ان فلانا اشترى كدك وخلو الدكان ، فان ذلك يعني أنه اشترى العدة وحق استعمالها في مكان تواجدها ، أي حق اشغال ذلك الدكان واستعمال العدة فيه . ويلاحظ انه يمكن بيع أجزاء من الكدك والخلو تقدر بالقيراط ، ووفي هذه الحال يكون البائع قد ورثها ، كما ان النساء كثيرا ما تملكن الكدك والخلو حيناً عن طريق الوراثة ، وحيناً بتوظيف المال المتجمع لديهن ، حين يكون الكدك والخلو لدكان ما ، أو مشغل ، مربحاً ، أي ان السلعة التي يبيعها الاول ، أو يصنعها الثاني ، رائجة . والقائمة التالية (٨٢) المبينة على سجلات محاكم دمشق الشرعية توضح لنا أسماء مالكي وبائعي الكدك والخلو ، وأماكن تواجد المشاغل والدكاكين ، وأسعار بيعها .



نماذج من عمليات بيع وشراء أدوات وأماكن الإنتاج والتسويق والخدمات

التاريخ	المشتري	البائع	كيفية تملك البائع	الصفة المباعة والسلمة	الموقع الثمن بالقروش
٢٩ ربيع ١ / ١٢٥٧	شمعون السطاح اليهودي	الشيخ عبد الله الهندي الحلبي	بالتراء من المتري	جميع دكان الصباغة (بناء وأدوات)	٢٥٠٠ بمحلة الخراب
٢١ أيار ١٨٤١	١٥ ذو القعدة ١٢٥٧ /	السيد مصطفى القفصاني بالارث	بالتراء من المتري	جميع كدك وخطو المخزن داخل خان الحماصة	١٥٠ قرب البرزوية
١٧ كانون اول ١٨٤١	١١ جمادى ١٢٥٨ /	جريس اللبان	بالتراء	جميع كدك الدكان بخان الكروجية فيها دواليب للثتالة	٢٥٠ حارة النصارى
٨ نيسان ١٨٤٢	٨ ربيع ١٢٥٩ /	السيد عمر الرهوني بالوكالة عن الحرمة تقيلا	بالتراء	جميع كدك وظو الدكان بخان الدبس وفيها ١١ نول الاجه	٢٥٠٠ محلة القيربية
١٢ نيسان ١٨٤٣	١٢ ربيع ١٢٥٩ /	السيد حمزة شحاداة يوسف	بالتراء	جميع الدكان داخل افغان وفيها نولان لتسج المناشف	٢٥٠ محلة الشويكة
٦ رمضان ١٢٥٩ /	٦ رمضان ١٢٥٩ /	عبد الله النديم التمراني	بالتراء	جميع كدك وظو الدكان حارة القصبية بطابع القبة وفيها دواليبان للثتالة	٢٥٠٠

التاريخ	المشتري	البائع	كيفية تملك	الحصة المباعة	الوقع	التمن
			البائع	والمسلطة		بالقروش
٢٨ شوال ١٢٥٩ / ٢١ تشرين أول ١٨٤٣	الحاج حوري الحمصي	السيد عبد الله جبري الوكيل عن حرمة	بالأرث	جميع الدكان برفسالي الليحي فيها ابوالانسج الحرير	محللة مازنة التسليم	١٠١٠٠
٥ محرم ١٢٦٠ / ٢٦ كانون ثاني ١٨٤٤	المعلم بادوخ القرني اليهودي	الشيخ احمد المتجد	بالتراء في	جميع كدك وظو الدكان لصيق بركة السيل		٧٣٦٠٠
٢٧ رجب ١٢٦٠ / ١٢ آب ١٨٤٤	المعلم الياس شجرة وكيل التولي على وقف دبر صينانيا	بالأرث الحواجة سركيس دبالة بالوكالة	جميع عمارة وبنام الدكان فيها ٤ دوايب فتالة	محللة النصارى		١٥٠٠
٢٨ جمادى ١٢٦١ / ٤ حزيران ١٨٤٥	السيد حسن جليبي بالوكالة	بالأرث احمد وحسن ولدي التمصا باثني وفيهما	جميع كدك وظو دكان قرب قرب الزين للحامية بسوق راس البرورية			٥٠٠٠
٢١ ربيع ١٢٦١ / ٢٩ نيسان ١٨٤٥	الحجاج عبد الفتاح الحمصي	الحاج عمر الاقسماوي من تعميره	جميع كدك وظو الدكان المدة للكتافة	بمحللة سوق القاقص		١٢٠٠
١٢ شوال ١٢٦٢ / ٢٣ ايلول ١٨٤٧	الحاج محي الدين البحروي	بالأرث الحرمة فاطمة الاكركلي	الحصة ١٤ و ٤/٥ فراط من جميع عمارة وبناء دكان شغل السيوف	محللة الحمرة ظاهر دمشق		١٨٢٥

التاريخ	المشتري	البائع	كيفية تمكن البائع	الحصة المباعة والسلمة	الوقع الثمن بالقروش
غرة جمادى ١٢٦٤ / ٥ نيسان ١٨٤٨	الحاج حسين الاقود	الحاج محمد الرضاوي	بالشراء في ١٢٦١	جميع كدك وظلسو الدكان وفيها ٦ اوال داخل خان الاجه	٥٠٠ بمحلة الجورة
١٤ رجب ١٢٦٥ / ٥ حزيران ١٨٤٩	احمد افندي الاسلامبولي عيني افندي الكوردي		بالشراء في ١٢٦١	جميع الدكان وفيه ٨ اوال الاجه	٢٥٠٠ بمحلة باب معلى
غرة ربيع ١٢٧٢ / ٢٠ تشرين ١٨٥٦	الخواجه ابراهيم صينناوي	بالشراء في ١٢٧٢	١٢ قيراط من جميع كدك وظلسو الدكان وفيها ٧ اوال لتسج الايجا والكوشة وغيرها	٥٠٠ ١٢ قيراط من جميع كدك وظلسو الدكان	٥٠٠ بمحلة طالع الفية داخل خان الصمام
ختم ربيع ١٢٧٥ / ٧ تشرين ١٨٥٨	الخواجه ميخائيل الطوى السيد حامد جلي	بالشراء في ١٢٦٨	جميع عسلارة وبناه الدكان وفيها ٥ اوال الاجه	٢٠٠٠ جميع عسلارة وبناه الدكان وفيها ٥ اوال الاجه	٢٠٠٠ جميع عسلارة وبناه الدكان وفيها ٥ اوال الاجه
٦ القعدة ١٢٧٥ / ٧ حزيران ١٨٥٩	السيد درويش الروملي	بالشراء في ١٢٦٨	جميع عدة دكان القتالة وفيها ٢ دوايب وتوابهم	٤٢٠٠ محلة الخراب بخان	٤٢٠٠ محلة الخراب بخان
٢٧ شوال ١٢٧٧ / ٨ ايار ١٨٦١	الخواجه حنا القيسال	بالشراء في ١٢٧٠	١٢ قيراط من جميع كدك وعدة الدكان وفيها ٢ دوايب	٧٥٠ بمحلة باب توما	٧٥٠ بمحلة باب توما

نلاحظ في هذه القائمة اثباتها هوية كل من البائع والشاري ، وكذلك انتقال السلع بين مختلف الطوائف . وضمت القائمة مبيعات تتعلق بغير صناعة الاقمشة ، للمقارنة بين اسعار مختلف الخدمات والبضائع في مدى عشرين عاما . وتظهر القائمة كذلك اماكن تواجد الفعاليات الاقتصادية وحجمها وتوزعها على مختلف احياء المدينة وخاناتها . ويدل هذا على عدم وجود مناطق صناعية تختص كل منها بانتاج نوع معين من السلع ، أي ان انتاج السلع كان يتم غالبا في خانات ودكاكين متفرقة في انحاء المدينة .

وبينت القائمة كيفية تملك البائع للمرفق المبيع ، وما اذا كان قد آل اليه عن طريق الارث او بالشراء . ولو ذكرت الوثائق سعر الشراء الذي دفعه المالك ، الى جانب تاريخ حجة البيع التي ذكرت في حالات كثيرة ، لامكننا معرفة نسبة سعر المبيع الوارد في القائمة الى سعر الشراء . ويلاحظ ورود اسماء بعض النساء والقاصرين بين الشارين بواسطة وكلاء عنهن ، واوصياء عنهم ، مما يدل على توظيف أموال النساء والقاصرين في عقارات او مصالح تجارية .

ان كثرة طرح أنوال الالاجه للبيع ، خلال السنوات العشرين التي غطتها القائمة ، وبيع بعض مالكيها لها بعد سنوات قليلة من شرائها ، يبين المصاعب التي اعترضت تسويق هذا النسيج ، بالمقارنة مع غيره من المنسوجات الارخص ، كالفنني مثلا .

وقد لخص مراقب فرنسي يدعى غوستاف روبان (Gustave Robin) في تقرير له من دمشق بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٨٦٩ (٨٣) ، الوضع التجاري والصناعي في المدينة ومقدار ما عانتها الصناعة الدمشقية والشعب ، تحت تأثيرالراسمالية الاوربية بقوله: أن الصناعات التي اسهمت في السابق في غنى دمشق وشهرتها قد اندثر بعضها ، وبعضها الآخر في طريق الاندثار ، والاهالي الذين يزدادون فقرا كل يوم لا يطلبون من اوربا الا منتجاتها السيئة ، ويفلقون أسواقهم في وجه معظم المستوردات الفرنسية . وربما تجدر الإشارة هنا الى سيطرة البضائع الانكليزية وغيرها من البضائع الاوربية . وفي قائمة الواردات والصادرات التي ارفقها غوستاف روبان بنهاية تقريره، جاء ان وزن الاقمشة التي نقلت من بيروت الى دمشق في عام ١٨٦٨ بلغ ٣٥٢ر٨٢٤ اوقة (الاوقة تعادل آنذاك ١ر٢٨٢ كغ) أي ما يعادل ٤٥٢ر٣٢٠ كيلو غراما ، في حين كان وزن ما نقل من دمشق الى بيروت ١٠٩ر٣٠٥ كغ . واحتلت الاقمشة المرتبة الثالثة ، بعد الرز والسكر ، في قائمة المستوردات من بيروت الى دمشق ، وشغلت المرتبة الرابعة في قائمة الصادرات بعد الدقيق والصوف والاصبغة ، مع النظر بعين الاعتبار الى الفارق الكبير بين الكميتين .

موقف الصناعة الدمشقية من التحدي الاوربي

أدت منافسة البضائع الاوربية للبضائع المحلية الى حدوث تطورات هامة في التمويل والتصنيع وفي العلاقات التجارية المحلية . وقد قاومت بعض الصناعات المحلية أي تغيير في بنيتها ، ولم تستطع المنتجات الاوربية أن تحل محلها ، بتأثير العادات الاجتماعية المرتبطة بها . وكمثال على الصناعات المحلية التي لم تندثر صناعة فوط الحمامات التي ظلت رائجة مادام استعمال الحمامات قائما (٨٤) .

ولما كان الاقتصاد التقليدي يقوم ، في الغالب ، على المبادرة الفردية في العمل ، والمشاغل والداكين التي تحوى الانوال أو أدوات الانتاج الأخرى في ملكية الافراد ، فقد حدث تطور جديد تحت ضغط المنافسة الاوربية تجلى في الشركة ، أو الشراكة ، في العمل . والهدف من ذلك زيادة رأس المال الموظف للتمكن من انتاج سلعة جيدة بسعر معتدل . ومثال ذلك ما رواه نعمان القساطلي الدمشقي في أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر بقوله : « أما الآن فقد نكبت صنائع دمشق أعظم نكبة ولاسيما صنعة النسيج لسبب غلاء الحرير وكثرة انتشار البضائع الاوربية مع عدم متانتها . وهذا مما دعا الحاذق السيد عبد المجيد الاصفر ان يقلد الاوجه بالفضل ليتمكن ابناء الوطن من استعماله ولضييق ذات يده انضم الى السيد حسن الخانجي فامده . وبعد الجهد نال مراده وراج عمله بين الخاص العام واقتدى به بعض العملة وزادوا عمله اتقاناً فاضحى نسيج الديما صناعة مهمة يتعيش بها الوف » (٨٥) .

وقد شاع هذا الاتجاه نحو (الشراكة) في العمل بغية تأمين رأسمال اكبر لمقاومة المنافسة ، المحلية والاوربية ، وتحقيق الجودة في الانتاج ، والحصول ، في الوقت نفسه ، على ارباح اكبر . ومن مزايا هذه الشراكة انها لم تكن مغلقة طائفا بل ضمت اناسا من مختلف المذاهب .

وفي ميدان الشراكة المساهمة في الانتاج فقد ذكر القساطلي ان بعض اعيان دمشق اجتمعوا في عام ١٨٦٠ واقاموا كرخانة* تدير آلاتها المياه لفضل القطن ، وانفقوا عليها مالا كثيرا . وبعد صعوبات كثيرة ، توقف خلالها الانتاج لعدم حسن الفضل ، عادت الكرخانة الى العمل . وكانت تفضل في كل يوم نحو ستين رطلا من القطن (٨٦) .

* التعبير مشتق من الكلمتين التركيتين الفارستين الاصل كار (kar) وتعني حرفة ، وخانة (hane) وتعني المكان . وتعنيان معا الشغل أو العمل .

وحاولت صناعات محلية كثيرة التأقلم مع المؤثرات الاجنبية ، فظهرت عدة صناعات يظهر فيها اللون المحلي والاثر الاوربي في آن واحد . ومنها ما نجح في تقليد البضاعة الاوربية ووصل الى حد التفوق عليها . وقد ذكر القساطلي ان رجلا من بيت مرتضى استنبط « شكلا جديدا منقوشا نقشا جميلا فراج كثيرا ثم تبعه السيد درويش الروماني وقلد القلاووظ الافرنجي المعرق بمساعدة الخواجة جرجي ماشطة على ان النساء ابين لبسه لانه غير مشرف بوسام أفرنجي فعدل عن عمله » (٨٧) . ويظهر هذا المثال كيف ان المستهلكين المحليين أخذوا يرتبطون تدريجا بالازياء الاوربية ويمحضونها ثقتهم . وكان هذا تحديا كبيرا للصناعة المحلية التي وجب عليها ان تحافظ على مستوى مناسب من الجودة وان تتأقلم مع الازياء الجديدة لتحظى بثقة المستهلك .

وقد نجح نسيج الديما المحلي في الحصول على ثقة المستهلك ، وفي التأقلم مع الازياء المستجدة . وقد استوعب ادخال تعديلات عليه ليتفق وليس البنطلون (الكلمة مأخوذة عن الفرنسية وهي ايطالية الاصل) . وكان صاحب المبادرة في ادخال هذه التعديلات الخواجة يوسف الخوام الذي رأى « انصباب القوم على لبس البنطلون واحتياجهم الى نسيج خفيف يناسب الصيف فغير وزاد في نول الديما واتى بنسيج أحسن من النسيج الافرنجية وأرخض فنال ثناء الجميع » (٨٨) . ومن منطلق الحرص على الصناعة المحلية ورواجها ، علق القساطلي ، بروح من الالتزام بالمصلحة الوطنية ، على عمل يوسف الخوام بقوله : « ولو اهتم جميع الصناع اهتمامه في اصلاح صنائعهم لفازوا وأغنوا البلاد عن النسيج الافرنجية في برهة وجيزة » (٨٩) .

ولم تقف الصناعات الدمشقية عند تقليد الصناعات الاوربية والتلاؤم معها ، بل املت في تصدير منتجاتها الارخص سعرا الى اوربا لمصلحة المستهلكين من ذوي الدخل المحدود . لقد استورد عبد الله بولاد الدمشقي ، قبيل عام ١٨٦٠ ، نولا من فرنسا لصناعة « الجاكار Jacquard » ، باستطاعته ادخال الوان متعددة ومتشابهة في النسيج . والتسمية بالنسبة الى الفرنسي J. M. Jacquard (١٧٥٢ - ١٨٣٤) الذي اخترع هذا النول . وبعد سنوات من التجربة اثبت فيها النول المستورد مقدرته على انتاج النسيج بأشكال متعددة ، استورد عبد الله بولاد نولين آخرين ، مما مكنه من زيادة الانتاج بأشكال وحجوم مختلفة . ولكن اضطرابات عام ١٨٦٠ أدت الى حرق أنواله مما أدى بالسيد بولاد الى اليأس . وذكر ان عشرة أنوال من النوع نفسه كانت تعمل في دير القمر في الوقت ذاته ثم تناقص عددها (٩٠) . وبالرغم من ان تجربة عبد الله بولاد انتهت الى الفشل في دمشق ، الا انها كانت تجربة رائدة في استخدام الانوال الاوربية في الصناعة المحلية لمواجهة المنافسة الاوربية بمثل مستواها .

ومن الصناعات الدمشقية التي قاست من انتشار الازياء الاوربية صناعة العقادين ، وكان يعمل فيها آنذاك (حوالي عام ١٨٦٣) نحو خمسمائة صانع وخمسين معلما . والعقاد ، كما يقول القاسمي (٩١) ، « من يحترف في خيطان الحرير والصوف والقطن والشرايط وغيرها » . وتسوق هذه المنتجات في المدن والارياف على حد سواء . ولكن المنتجات الاجنبية المشابهة اضحت تباع في دكاكين المعلمين من العقادين الى جانب المنتجات المحلية . وضمت المنتجات الاجنبية « الكراكر » ، و « الزنانير الحريرية » ، و « السيم المقصب » ، و « شلل الخيطان » ، واكياس حريرية مقصبة للدراهم وامثالها (٩٢) . ونظرا لمنافسة المنتجات الاجنبية في العقادة للمنتجات المحلية ، اخذت اعداد العقادين تتضاءل وانتاجهم يخف . ولكنهم وجدوا سوقا رائجة لمنتجاتهم في الحجاز (٩٣) .

ومن الصناعات الهامة التي حققت نجاحا كبيرا في دمشق صناعة التجارين . فقد « ضارعوا الاعمال الاوربية وفاقوها اتقانا » (٩٤) كما اشتهرت صناعة الدباغين ، والسراجين ، وصناعة الفواكه المجففة .

وباجراء مقارنة بين ما أنتجته دمشق من مختلف السلع ، في مدى ست عشرة سنة ، كما ورد في ثلاثة تقارير فرنسية ، مؤرخة على التوالي في ١٨٦٣ و ١٨٦٩ و ١٨٧٩ ، تبين لنا الصناعات التي تطورت وتلك التي انحطت في تلك الفترة . فقد جاء في التقرير الاول بتاريخ ٥ آذار ١٨٦٣ (٩٥) أنه قبل احداث عام ١٨٦٠ استهلكت دمشق ٣٠٠ كنتال (حوالي ٨٠٠٠ كغ) من الحرير المستورد من جبل لبنان ، ومائة كنتال من حرير الشام والحرير المستورد من بروسه ، وجيورجيا (بلاد الكرج) وفارس . وقدر التقرير ما استهلكته صناعة دمشق من الحرير في عام ١٨٦٢ بحوالي نصف الكمية السابقة . ويفسر هذا التناقص بسببين : اولهما هجرة المسيحيين في اعقاب الاضطرابات ، وكانت لهم الاسبقية في صناعة الحرير ، وثانيهما منافسة بضائع حلب ، في الاسواق الخارجية ، وبخاصة مصر ، لبضائع دمشق الحريرية التي اضعفتها الاضطرابات .

وقد انتجت دمشق ، في عام ١٨٦٢ ، ٢٤ الف ثوب من الانسجة التي تستخدم الحرير والقطن ، وهي الالاجه والقطني . وبيع منها ألف ثوب أو قطعة محليا ، وصدر الباقي الى روميلية وآسيا الصغرى ومصر وأزمير وحلب ، وكان سعر قطعة الالاجه (٦٠ مترا x ٧٠ سم) بين ٢٠ و ٢٥ فرنكا . وهناك نوع آخر منها أرخص ثمنها يراوح بين ٩-١٣ فرنكا . وبلغ مجموع الانوال التي صنعت هذه الانسجة ١٧٠٠ نول .

ووجد ٥٥٠ نولا تنتج اقمشة قطنية يلبسها الصناع والعمال ، انتجت في عام

١٨٦٣ ما مجموعه ٢٩٧ ألف ثوب طول واحد هما ٦٠٣٠ امتار وعرضه حوالي ٧٥ سم .
وبيع الواحد منها في مطلع عام ١٨٦٣ ما بين ٤ و ٥ فرنكات ، ثم ارتفع سعره في العام
نفسه الى ٦-٧ فرنكات بسبب ندرة القطن . ونظرا لغلأ اسعار انتاج هذه الانوال فقد
توقف اكثر من مائتي نول منها عن العمل . وكان يعمل في تصنيع هذا النسيج قسم
كبير من الجالية الجزائرية بدمشق .

وكان يعمل في صناعة المشالح ذات الالوان المتعددة ٣٠٠ نول . وصنع منها ٣٥
الف مشلح في عام ١٨٦٣ ، استخدم نصفها محليا ، وصدر الباقي الى انحاء سورية
ومصر .

ووجد ٣٠٠ نول تنسج كتانا ابيض ، خفيفا وممتلئا يسمى مبروم ، وله سوق
رائجة في مصر . وقد صدر اليها ٣٠٠ الف قطعة منه عام ١٨٦٢ . وينسج المبروم بكامله
من قبل النساء . وعانى هذا النسيج آنذاك من ندرة القطن ، وتعطل نصف انواله .
وتنسج مائة نول آخر نسيجا مشابها ولكنه اكثر سمكا واكتنازا ، يستخدم كملايس داخلية
للقرويين ، ويشهد التقرير الفرنسي ان هذا النسيج احسن واكثر صلابة من الكتان
القطني المستورد من اوربا ، وبخاصة انكلترا .

وينسج ٥٠ نولا الشالات التي تقلد برسومها شالات فارس ، واللحمة فيها من
الحرير والسدى من القطن . وطول الشالة (٢٨٠) مترا وعرضها متر واحد ،
وسعرها يراوح بين ١٠ - ١٢ فرنكا للنوع العادي و ٢٠ - ٢٢ فرنكا للنوع الممتاز الذي
يدخل الحرير في سديه . ومن الشالات ما هو مصنوع بكامله من القطن لاستعمال
الطبقة الفقيرة وسعر القطعة منه بين ٦ - ٧ فرنكات . وثلاثة ارباع الشالات يصدر الى
استانبول ومصر وازمير . وقد انتج منها ، عام ١٨٦٢ ، اكثر من ٤٠ ألف شالة .

واستعمل في صناعة الكوفيات (الكوفية قماش مربع طول طرفه بين ٧٥ - ١٠٠
سم) (٣٠) نولا ، تخصص نصفها بانتاج الكوفية الحرير ، والنصف الآخر بصناعة
الكوفية القطن . ويصدر قسم من النوع الاول ، ويستخدم الباقي منه الميسورون .
اما الكوفيات القطنية فتباع الى البدو والفلاحين . وسعر الكوفية من النوع الاول يراوح
بين ٢٠ و ٣٠ فرنكا ، ومن النوع الثاني ٣ الى ٤ فرنكات .

ويعمل في دمشق ٦٠ نولا تنتج قماش الكريب الحريري على نوعين ، احدهما
خيطة مبروم ومن الوان متعددة والاخر انعم بكثير ويصنع من الحرير الابيض او
البنى . ويعرف هذا النسيج باسم بامبازار ، وأبعاد قطعته (٦٥) امتار طولا و (٧٥)

سم) عرضا ، وتباع الواحدة بين ٢٠ و ٣٠ فرنكا . و انتاجه يصدر بمجموعه تقريبا الى الداخل ، وبخاصة الى نابلس و يافا والقدس وبغداد . ووجد ٥٠ نولا تصنع السجاد والمخدرات وأقمشة الديوان وغيرها ، وتستخدم الصوف والقطن .

وهناك ٥٠ صائفا يتعاطون صناعة الفضة ، وقد صنعوا ١٠٨٠ أوقه (١٣٨٤ر٥٦٠ كغ) في عام ١٨٦٢ ، اشترى الفلاحون تسعة أعشارها ، ويتعاطى ثمانية صياغ تصنع الذهب . وقد صنعوا في عام ١٨٦٢ حوالي ٤٠ أوقه من الذهب (٥١٢٨٠ كغ) . ويعمل خمسة صياغ في الاحجار والمجوهرات . وتأتي الجواهر في الغالب من استانبول حيث تصنع باتقان .

وتستورد الواح النحاس بكاملها من انكلترا ، وتصنع منها الصحون والطناجير والقناديل وأدوات المطبخ . ووجد في دمشق ٦٠ الى ٧٠ نحاسا و ٦٠ مروبصين . وقد صدروا في عام ١٨٦٢ ما قيمته ٥٠٠.٠٠٠ قرش (١٢٥ر٠٠٠ فرنك) ، الى داخل سورية بما في ذلك الى البدو . وتمتاز دمشق بتطعيم النحاس بالفضة ، ولكن أصحاب هذه الحرفة تضاعل عددهم ، ومن بقي منهم طلب أجورا عالية .

ومنذ أن بدأت أوروبا بتصدير الادوات الحديدية الى سورية تضاعلت أهمية الحدادين المحليين وقل عددهم ، ولم يبق منهم في دمشق أكثر من مائة حداد ، يصنعون السكك والفؤوس والمجارف والمسامير . وأكثر الحدادين عملا أولئك الذين يصنعون نضوات (نعال) الخيل ، وبالرغم من استيراد كميات من هذه النضوات من لبنان ، فإن عدد ما صدر منها الى الداخل قدر سعره ب ٢٠٠.٠٠٠ قرش (٥٠ر٠٠٠ فرنك) ، ويؤكد القساطلي انحطاط مهنة الحدادة بقوله : « واما الحدادون فاعمالهم متأخرة » .

وكان يعمل في مهنة السروجية في دمشق حوالي ٥٠٠ صانع ، يصنعون عدة أنواع من السروج واللجم والرسن والحياصات . وقد بلغت هذه الصناعة حدا كبيرا من الاتقان ، وتشكل منتجاتها قسما كبيرا من صادرات دمشق . وكانت قيمة ما صدر منها في عام ١٨٦٢ تزيد على ١٨٠٠.٠٠٠ قرش (٤٥٠ر٠٠٠ فرنك) . وقدرت الكميات التي بيعت داخل ولاية سورية ، وللبدو ، بأكثر من ١٢٠٠.٠٠٠ قرش .

ووجد في دمشق أكثر من ألف صانع للاحذية (كندرجي) . وقسم من الجلد الذي يصنونه ينتج في دمشق ، وكان من نوعية ممتازة ، والباقي يستورد من انطاكية ومدن أخرى في اسيا . وازدهرت صناعة القباقيب التي تستعملها النساء داخل البيوت ، وللخروج في الجو السيء . وكان يعمل بها ٢٠٠ صانع يصدر نصف انتاجهم الى مصر ، وحلب . وقدر ثمن ما صدر منها عام ١٨٦٢ ب ١٢٠٠.٠٠٠ قرش .

وفقدت صناعة السلاح الابيض التي اشتهرت بها دمشق في السابق ، الكثير من

أهميتها . فوجد معلم واحد يصنع نصال السيوف العادية ، وبعض الصناع الذين يصنعون الخناجر . وقد صنع ٢٠.٠٠٠ خنجر عام ١٨٦٢ ، يراوح سعر الواحد منها بين ٥ - ٢٠ قرشا . ونظرا لمنع تصدير هذه المنتجات الى بقية انحاء سورية ، في عام ١٨٦٣ ، تضاعف عدد الصناع في هذه الحرفة . ومع ذلك تسرب ثلاثة أرباع هذه المنتجات الى خارج دمشق تهريبا .

ووجد في دمشق ٦٠ معلما لصناعة الأثاث ، يرصعون خشب الجوز والزيتون والشوح بالفضة والصدف . وباستثناء معلمين أو ثلاثة ، كان هؤلاء المعلمون على درجة كبيرة من الإبداع والإصالة في صناعتهم . ويبيع معظم انتاجهم محليا . ولم تتجاوز قيمة الصادرات ٢٥٠.٠٠٠ قرش تقريبا .

وكان يوجد في دمشق معملان للزجاج يتبعان الطرق التقليدية ، وينتجان الزجاجات (القناني) والمصابيح والكؤوس . ولم تصل هذه الصناعة الى الجودة ، وانتاجها لا يصدر الى الخارج .

ومن الصناعات الرئيسية في دمشق صناعة (الاراكيل) التي تلقى سوقا رائجة في الخارج ، وتصدر الى حلب والقدس ومصر ، وتقدر صادراتها بحوالي ١٠٠.٠٠٠ قرش (٢٥.٠٠٠ فرنك) وتتبعها صناعة (البرابيش) التي يُمص بواسطتها الدخان ، وكانت تزخرف بالحريز والخيوط الذهبية ، وتلون بألوان جميلة . وتتراوح قيمة (البرابيش) بين ٢٥ و ٤٠.٠ قرش (٦ - ١٠ فرنك) .

وكانت دمشق تمتاز بصناعة الفواكه المجففة ، وبخاصة المشمش ، واستخدمت هذه الصناعة ، عام ١٨٦٢ ، ١٢٢٥ كنتالا من السكر (٣١٤٩٠ كغ) . وصدرت منها ما قيمته مليون ونصف مليون قرش تقريبا ويتراوح سعر الرطل منها (٢٥٦٤ كغ) ، بين ٢٥ و ٣٥ قرشا . وكان رطل السكر يباع ب ١٥ - ١٨ قرشا .

واشتهرت دمشق بصناعة ماء الورد وماء الزهر ، وكذلك العطور . وكانت تنتج حوالي ٢٠.٠٠٠ كنتال من الصابون تصدر ثلثها . وينتهي تقرير ١٨٦٣ عن صناعات دمشق الى ان فن تزيين البيوت أخذ بالانحطاط نظرا لضالة الثروات . ولا يوجد من الصناع من هو على مستوى القدامى في هذا الفن .

ويشير التقرير الثاني الذي كتب من دمشق في ١٩ تشرين الاول ١٨٦٩ الى ان صناعة الاسلحة البيضاء متأخرة جدا ، ولهذا تباع في دمشق النصال المستوردة من

فارس أو ليج أو صولينجن . أما صناعة الاثاث فقد فقدت الكثير من رونقها وما يصنع منها ، مثل الصناديق والطاولات الصغيرة ، فهو خشن وضخم ، ويشتره عادة الفلاحون .

وينطبق الشيء ذاته على صناعة الزجاج التي لم تتطور . وما زالت (شيشة الاركيلة) الزجاجية تستورد من أوروبا ، وبخاصة بوهيميا ، كما تستورد الشيشة النحاسية من ألمانيا . والحفر على النحاس متأخر بدوره . كما أن الصياغة في انهيار ، ويعزى ذلك الى هجرة الصناع المسيحيين اثر احداث ١٨٦٠ .

ولكن الاقمشة الصوفية والحريرية المصنعة في دمشق احتلت المرتبة الاولى في التصدير . ومن هذه الاقمشة الديما التي يعمل فيها نحو الفين من الصناع ينتجون ١٥٠.٠٠٠ ثوب في السنة يصدر معظمها الى استانبول والاناضول ومصر وبغداد .

وكان طول الثوب الواحد ١٢ ذراعا (تعادل ٨ر١٦ مترا) وعرضه ٥١ سم* وكانت خيوط الديما تستورد من انكلترا وتصبغ في دمشق . والوان هذا القماش الرائجة كانت الازرق المقلّم بالاحمر أو الاخضر أو الاصفر ، وكذلك الاحمر الغامق المقلّم بالابيض أو الاصفر أو الازرق .

وكان يعمل في نسيج الالاجه في عام ١٨٦٩ حوالي ١٥٠٠ الى ١٦٠٠ صانع ينتجون حوالي ١٠٠ ألف ثوب سنويا ، تصدر ثلاثة ارباعها . ويسجل هذا الانتاج زيادة كبيرة على انتاج عام ١٨٦٢ الذي قدر بـ ٢٤ ألف ثوب من الالاجه والقطني . وتفسر هذه الزيادة الكبيرة في الاستقرار الاجتماعي في دمشق وعود كثير من الصناع المهاجرين اليها ، الذين اشتهروا بصناعة الحرير .

ونظرا لازدياد الانتاج من اقمشة الديما والالاجه والقطني ، في عام ١٨٦٩ ، فقد استهلكت هذه الصناعات ما زنته ١٢ر٨٠٠ كغ من حرير لبنان و ٣٣ر٢٨٠ كغ من حرير فارس ، وذلك بزيادة كبيرة عما استهلكته قبل احداث عام ١٨٦٠ .

وقد عمل في انتاج الكوفيات الحريرية ١٠٠ الى ١٢٥ عاملا وكان معظمها يصدر الى الخارج . ويشكل هذا زيادة كبيرة على صناعة الكوفيات في عام ١٨٦٢ .

أما صناعة المشالح فيبدو انها تضاءلت عما كانت عليه في ١٨٦٢ ، فقد بلغ عدد

* وبذلك يكون طول هذا الذراع ٦٨ سنتمترا .

المشتغلين فيها في عام ١٨٦٩ حوالي ١٩٠ صانعا . واستخدم هؤلاء خيوط الصوف الانكليزية للمشالح الممتازة ، وخيوط الصوف المحلي للمشالح الأدنى .

وفيما يتعلق بالعقادين ذكر تقرير عام ١٨٦٩ ان انتاجهم يستهلك بكامله محليا ، في حين ان تقرير عام ١٨٦٣ ذكر ان العقادين يقاسون من بيع سلعهم بسبب تبدل الازياء ، وان أعدادهم في تناقص ، ويحاولون ايجاد سوق بديلة في الحجاز . ويبدو أن أعدادهم قد تناقصت ، وبالتالي انتاجهم ، عام ١٨٦٩ ، الى حدود استيعاب السوق المحلية .

ومن السلع التي صنعتها دمشق واستمرت في تصديرها السروج والحبال ، وكانت في غاية الاتقان . وفي حين كانت اسعار السروج معتدلة فان اسعار الحبال كانت مرتفعة مما حال دون تصديرها الى أوروبا . وكانت تصدر في الغالب الى بقية انحاء سورية ، والى بغداد .

واستمرت دمشق في تصدير منتجات المشمش الى ازمير واستانبول ومواني سورية وآسية الصغرى . وكانت مراكب شركة (مساجيري امبريال) تحمل هذه المنتجات بين المواني السورية والتركية .

وصدرت دمشق بزر المشمش الى مرسليليا وليفورنة ، وبلغ ما صدرته اليهما منه في عام ١٨٦٩ ما يزيد على ٣٠٠ ألف كغ .

وجاء في التقرير الثالث من دمشق بتاريخ ٢٤ نيسان ١٨٧٩ ان دمشق صدرت من بزر المشمش في ذلك العام ٥١٢٨٠٠ كغ . وهذا يدل على ازدياد مردود هذا الانتاج .

ويذكر التقرير بالنسبة لنسيج الالاجه ان حوالي ١٢٠٠ صانع يعملون في نسج الالاجه ، وينتجون سنويا ما بين ١٠٠ و ١٢٠ ألف ثوب . وبالمقارنة مع تقرير سنة ١٨٦٩ ، الذي يذكر ان حوالي ١٥٠٠ - ١٦٠٠ صانع الالاجه أنتجوا حوالي ١٠٠ ألف ثوب في السنة ، نستدل ان هذه الصناعة قد حافظت على مستوى متقارب في الانتاج بكلفة أقل من السابق ، لان عدد الصناع نقص بما يقرب من ٣٠٠ - ٤٠٠ صانع . أما الديما فقد ازداد عدد صناعها عن السابق ، اذراوح في عام ١٨٧٩ بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ ، وتضاعف انتاجهم كذلك فبلغ ٣٠ ألف ثوب .

بالنسبة للكوفيات ، ذكر التقرير الثالث ان حوالي مائة صانع يعملون فيها ، أنتجوا في السنة ١٣ ألف كوفية . ولكن ليس هناك من تفصيل عن نوعية الكوفيات

واماكن تصريفها او تصديرها . وانتج من قماش المبروم ، بموجب هذا التقرير ، ٣٠٠ ألف قطعة ، في حين ذكر التقرير الاول ، لعام ١٨٦٣ ، ان ٣٠٠ ألف قطعة من هذا النسيج صدرت الى مصر في عام ١٨٦٢ . ويدل هذا على تناقص انتاج المبروم في عام ١٨٧٩ .

وهكذا ، ومن هذه التقارير الفرنسية الثلاث لاعوام ١٨٦٣ و ١٨٦٩ و ١٨٧٩ ، يتضح انه بالرغم من تناقص عدد الانوال النسيجية عما كانت عليه في الماضي فان الانتاج ، بوجه عام ، قد اخذ بالازدياد في اواخر الستينات وبخاصة في السبعينات من القرن التاسع عشر ، عما كان عليه في اوائل الستينات وقبلها بقليل . ومن العوامل التي تفسر هذه الزيادة ركود النشاط التجاري العالمي في السبعينات ، وبخاصة الازمة التي حلت بالصناعة الفرنسية ، وخفت من اثر منافستها في الخارج . يضاف الى ذلك انفاء بعض الضرائب الجمركية على انتقال المواد الاولية المنتجة محليا كالقطن والصوف والحريير .

ويرسم نعمان القساطلي صورة مشابهة لما ذكرته التقارير من ان عدد الانوال في دمشق قد تناقص ولكن الانتاج قد ازداد في السبعينات . ويقول : « اما انوال النسيج فقد قل عددها في وقتنا الحاضر عما كان في بداية هذا الجيل وما بقي منها فهو ١٦٠٠ نول الاجه و ٦٥٠ نول قطني و ٢٣٠٠ ديما و ١٥٠ شالات حريير وشالات غزل ، و ٢٥٠ كفيات حريير وكفيات غزل ، و ٥٠ زنار طرابلسي حريير و زنار طرابلسي غزل و ٥٠ فوط وملاية حريير وغزل وبوشيه ١٠٠ الخ و ٢٠٠ كريشة وهرمزي وسلطانية ومجتمع هذه الانوال ٥٢٥٠ نولا » (٩٦) .

يتبين من الاحصاءات السابقة ان الصناعات الدمشقية الاساسية ، بالرغم من كل الازمات ، قد اثبتت وجودها الى جانب الصناعات الاوربية المستوردة ، ولكنها لم تتطور الى الدرجة التي كان يمكن ان تصل اليها لو لم تتدفق البضائع الاجنبية . ويلاحظ في بعض الصناعات النسيجية التي مر ذكرها ، مثل الديما والمشالغ ، ان الخيوط القطنية في الاولى ، والصوفية في الثانية ، كانت تستورد من انكلترا . وهذه ضربة اخرى موجهة للصناعة المحلية ، اذ انها ، عوضا من استخدام الخيوط المصنعة محليا ، عمدت الى استيراد موادها الاساسية من الخارج ، وبذلك غدت مرتبطة بالسوق العالمية لهذه المواد من حيث توافرها ، وبصورة اخص اسعارها ، التي فرضت من الخارج وتحملها المستهلك المحلي على شكل زيادة في اسعار السلع . وكانت معظم المواد الاولية للصناعة الاوربية تستورد من الخارج ، بما في ذلك بلاد الشام ، باسعار تفرسها السوق الدولية التي تسيطر عليها الرأسمالية الاوربية ، ثم يعاد تصديرها خيوطا او

بضائع ، وفق الاسعار التي تفرضها الدول الصناعية المصدرة . وبهذا يكون انتاج المواد الاولى في بلاد الشام قد ارتبط بدوره بعجلة الرأسمالية الاوربية وأصبح تابعا لها .

وقد صدرت دمشق الى الخارج ، في عام ١٨٨٢ ، ما مجموعه ٤٢٠ ألف كغ من الصوف ، وهو من خمسة انواع : الناعم ومصدره الجولان حوالي ١٠٠ ألف كغ ، والبقاوي من البلقاء في متصرفية نابلس ١٠٠ كغ ، وصوف المرج والبحيرة ٨٠ ألف كغ ، وصوف عجلون ٦٠ ألف كغ والصوف الجبلي ومصدره جبل الدروز وحوران ٨٠ ألف كغ .

ويدوم موسم الصوف خمسة أشهر تبدأ في ايار وتنتهي بنهاية تشرين الاول . وقد تم تصدير هذه الكميات ، بطريق بيروت ، الى مرسيليا وجنوه وليفورنه وتريستا وليفربول (١٠٠) . والجدير بالذكر ان هذه الكمية من الصوف المصدر تعادل تقريبا كمية الصوف التي صدرتها دمشق عبر بيروت الى الخارج في عام ١٨٦٨ والتي بلغت حوالي ٤١٦ ألف كغ (١٠١) .

ومما تجدر ملاحظته ان القطن لم يذكر في اي من قوائم الصادرات من دمشق الى أوروبا عبر بيروت . وباستعراض ما صدرته منطقتا حماه وحمص في عام ١٨٧٨ نجد أن قيمة صادرات حماه من الصوف بلغت ٦٢٥ ألف فرنك . وكانت وجهة التصدير بيروت بطريق طرابلس . أما حمص فقد صدرت الى بيروت ، بطريق طرابلس ، صوفا بلغت قيمته ١٢٥ ألف فرنك . ولم تصدر أي من المدينتين قطنا ، بل استوردتا في الواقع خيوط القطن من فرنسا وانكلترا (١٠٢) . ونستدل من غياب القطن في صادرات كل من دمشق وحماه وحمص أن محصوله لم يكن كبيرا يسمح بالتصدير ، أو ان نوعيته لم تكن لتتلاءم مع الصناعة الاوربية . وقد جرت محاولة في عام ١٨٥١ لادخال زراعة القطن الأمريكي ، من ولاية لويزيانا ، الى سورية بسبب نوعيته المتميزة ، ولكن المحاولة فشلت (١٠٣) .

ولم تفد بلاد الشام من تعطل زراعة القطن الأمريكي ابان الحرب الاهلية الامريكية في الستينات ، في تطوير انتاج القطن وتصديره الى أوروبا التي انقطع القطن الأمريكي عنها . والمعروف أن مصر أفادت الشيء الكثير من توجيه زراعتها نحو القطن آنذاك . والامر الوحيد الذي خلفته الحرب الامريكية في بلاد الشام أن سعر القطن فيها زاد ثلاثة أضعاف ، وارتفعت بنتيجة ذلك أسعار الاقمشة القطنية . وذكر أحد المراقبين في عام ١٨٦٢ (١٠٤) انه كان يمكن توسيع زراعة القطن في بلاد الشام لو عملت الحكومة العثمانية على توفير الامن في الريف ورد اعتداء القبائل البدوية التي كانت تفرض ضرائب على المزارعين لا تقل عن ضرائب الحكومة ذاتها .

وبنتيجة هذه التطورات مجتمعة ارتبط الاقتصاد الدمشقي بالاقتصاد الرأسمالي الاوربي ، ونشأت في دمشق طبقة بورجوازية ، من التجار والصناعيين ورجال المال ، مرتبطة بأوروبا ، وأصبح لها قواعد وارتباطات في بيروت التي كانت مركز التجارة العالمية في المنطقة . وعلى غرار الصناعة ، شاعت الشراكة في ميدان التجارة واتخذت طابعا رأسماليا . وجنت البورجوازية المحلية ، بالمشاركة مع البورجوازية الاوربية ، الارباح الكثيرة من المستهلكين ، ولكنها تعرضت ، شأن الرأسمالية الاوربية ، الى الازمات وحالات الافلاس ، والمنافسة الشديدة فيما بينها ، والتقاضي امام المحاكم . وتجع سجلات المحاكم التجارية والمحاكم المختلطة ، منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، بتفاصيل هذه القضايا .

ونظرا للازمات الاقتصادية التي مرت بها الصناعة المحلية ، والتباين في الثروات بين الاثرياء الذين ازدادوا عددا وثروة ، وبين الطبقات الدنيا التي ازدادت أعدادها وزاد فقرها ، وظفت الرأسمالية ، المحلية والاجنبية ، بعض رأسمالها في عقد الديون التي لجأ اليها عدد كبير من الناس ، سواء في المدينة أم في الريف ، لمواجهة الازمة الاقتصادية . وزاد ذلك من ارتباط سكان الريف ببورجوازية المدن عن طريق التبعية المالية . وبالتدرج فقد عدد من سكان الريف ممتلكاتهم للوفاء بالتزاماتهم المالية .

وكانت نسبة الفائدة التي تقضهاها المرابون عالية تقارب في الواقع ٢٥٪ في السنة ، في حين أن الفائدة الرسمية قد حددتها الدولة في عام ١٨٥٢ ب ٨٪ . وأشارت بعض وثائق المحاكم الشرعية الى الفائدة باسم المرابحة أو الربح . ولكنها في الغالب ، لم تشر اليها صراحة . وكان الفطاء الذي استخدم للفائدة هو الشراء الوهمي لكمية من الصابون ، وذكر الى جانب قيمة الدين . وأكد استخدام الصابون لهذا الغرض تقرير القنصل الفرنسي في دمشق عام ١٨٥٢ (١٠٥) . والجدير بالذكر أن الادارة المالية والادارة العسكرية في دمشق كانتا مدينتين ، عام ١٨٦٣ ، بمبلغ قدره ٦ ملايين فرنك عدا رواتب الجند المتأخرة . وكانت الفائدة على هذا الدين ، ومعظمه للتجار الاجانب ، تقدر من ٢ الى ٢٥٪ شهريا ، أي بين ٢٤ الى ٣٠٪ سنويا (١٠٦) .

ولم تكن الطبقة البورجوازية المحلية ، التي لعبت دور الوسيط للرأسمالية الاوربية ، مقتصرة على فئة من السكان دون غيرها ، بل شارك فيها الجميع ، بدلالة الثروات الكبيرة التي ذكرت تفاصيلها في سجلات التركات . وتوضح تفاصيل هذه الثروات طرق التعامل التجاري وتنوع توظيف المال ، سواء في الديون أو في الصناعة أو الزراعة ، وكذلك هوية الطبقات الاجتماعية الدائنة والمدينة . وخير مثال على ذلك موجودات تاجر دمشقي هو السيد غازي بن الشيخ محي الدين بن شيخ الحيا ،

المختل العقل الذي لا قدرة له على تعاطي مصالح نفسه ، وتتألف ثروته من ثلاثة بنود : (١) بيان الذمم الموجود أربابهم بدمشق : ذمة الخواجه متري قسطون ، خليل مصابني ، اسحاق يهودي سمكري ، الخواجه نقولا صايغ ، مجموع ذلك ٢٩٢٤١ قرشا ونصف . (٢) بيان الذمم المترتبة للمختل في الجهات خارج دمشق الشام : ذمة الخواجه يوسف علام بالجبل ، أولاد زخور بحمص ، الخواجه متري زمريتا في أزمير ، بيت سبرطلي الفريدي باللوندره ، الحاج محمد آغا زرابيلي في بروسه ، محمد رزق في طرابلس ، حسين السيوفي في طرابلس ، مجموع ذلك ٤٢٩٠.٨٩ قرشا ونصف . (٣) موجودات أموال وأشياء في الشام ، مستكة ، كافور ، قهوة ، باذنج ، قماش كرمسوت ، المجموع ١١٢٤٩ قرشا ونصف . ويبلغ مجموع الثروة ٤٧٩٥٨٠ قرشا (١٠٧) .

ويستدل من المواد التي يتعامل بها هذا الشخص انه كان تاجر عطارة . ومع ذلك فان مصدر ثرائه الرئيسي كان تعاطي الديون وما تدر عليه من فوائد . وتبلغ نسبة الذمم التي كانت له في دمشق والخارج حوالي ٩٨٪ من ثروته . ومما يلفت النظر تعامل هذا الشخص مع بيت تجاري في لوندرة (لندن) .

نستنتج مما سبق ان البورجوازية المحلية في دمشق أصبحت تدور في فلك الرأسمالية الاوربية التي تنامت أبعادها الى حد كبير في أعقاب الثورتين التوأمين ، الفرنسية والصناعية . وقد ضمت البورجوازية المحلية في بداياتها خليطا من كبار الملاك ، ورجال المال والصناعة . ثم بدأ الفرز بين هذه العناصر يظهر بالتدريج حين حاولت البورجوازية أن تلعب دورا سياسيا ، تماما كما فعلت البورجوازية الاوربية . وفي هذا الوسط ظهرت اتجاهات فكرية كثيرة ، منها الاتجاه القومي ، والاتجاه القطري ، والاتجاه الديني ، والاتجاه العلماني ، والاتجاه الاشتراكي . وتبنى كل اتجاه فئة اجتماعية أو أكثر . ولفهم واقع كل اتجاه ، وأسباب فشله أو نجاحه ، وارتباطه بفئة دون أخرى ، يجب البحث في الاسس الاجتماعية والاقتصادية لكل فئة ، وهي وحدها التي تفسر لماذا تبنت هذه الفئة اتجاها معينا وقاومت اتجاها آخر (١٠٨) .

الهوامش :

(١) انظر البحث التالي :

André Raymond, « La Conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes : le cas du Caire, de Damas et d'Alep », *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, 1 (1979), pp.115 - 134.

(٢) حول شركة بلاد المشرق ، انظر :

Alfred C. Wood, *A History of the Levant Company*, London, 1935.

(٣) انظر بحثنا : « قافلة الحج الشامي واهميتها في الدولة العثمانية » ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٦ ، تشرين الاول ، ١٩٨١ .

(٤) انظر حول هذه التطورات كتابنا :

The Province of Damascus, 1723 - 1783, paperback ed. , Beirut, 1970, pp. 73ff.

(٥) انظر :

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (AE), Paris, Correspondance Commerciale (CC), Alep, vol.25, le 25 novembre 1891.

(٦) انظر :

AE, CC, Alep, vol.27, 14 octobre 1823, 30 mars 1824; AE, CC, Damas, vol, 1, (Paris, 17 juillet 1839), vol. 2, 20 janvier 1846.

(٧) انظر :

John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria*, London, 1840, reprinted, New York, 1973, p.94.

(٨) المصدر السابق ، ص ٩٤

(٩) المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(١٠) المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(١١) المصدر السابق ، ص ٩٣ .

(١٢) سجلات دمشق (مجلس الولاية) ، رقم ١١ ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ، القضية ذات التاريخ ؛ جمادى الاولى ١٢٦١ / (١١ ايار ١٨٤٥) .

AE, CC, Damas, vol. 3, 28 mai 1850.

(١٣) انظر :

AE, CC, Alep, vol. 31, 31 mai 1855.

(١٤) انظر :

(١٥) سجلات دمشق ، رقم ١١ ، ص ٢٧٥ - ٢٧٦ ، ١٢ شعبان ١٢٦١ / (١٧ آب ١٨٤٥) .

- AE, CC, Damas, vol. 4, 3 mai 1859. : انظر (١٦)
- AE, CC, Damas, vol. 2, 14 juin 1846. : انظر (١٧)
- AE, CC, Damas, vol. 3, 1 octobre 1851. : انظر (١٨)
- AE, CC, Damas, vol. 4, 27 février 1866. : انظر (١٩)
- Archives Nationales, Paris, F. 12, 7191, Paris, 28 juillet 1870; : انظر (٢٠)
- AE, CC, Alep, vol. 34, 22 juin 1870.
- AE, CC, Damas, vol. 4, 27 février 1860, 12 juin 1863. : انظر (٢١)
- AE, CC, Damas, vol. 5, 29 avril 1870. : انظر (٢٢)
- (٢٣) انظر حول أهمية الطريق بالنسبة لبيروت والمناطق اللبنانية على أطرافه الكتاب الهام التالي :
- Leila Tarazi-Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth - Century Beirut*, Harvard, 1983, pp. 68-69.
- Bowring, p. 53. : انظر (٢٤)
- Tarazi-Fawaz, p. 123. : انظر (٢٥)
- Ibid., pp. 69-71. : انظر (٢٦)
- (٢٧) انظر الكتاب التالي :
- Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et commerciale de la Syrie*, Paris , 1862, pp. 202-206.
- AE, CC, Damas, vol.4, 10 janvier 1860. : انظر (٢٨)
- AE, CC, Damas, vol.4, 9 juillet 1863. : انظر (٢٩)
- AE, CC, Damas, vol.6, 8 février 1884. : انظر (٣٠)
- AE, CC, Damas, vol.6, 15 mai 1886 . : انظر (٣١)
- Ibid : انظر (٣٢)
- AE, CC, Damas , vol.6, 25 janvier 1889 . : انظر (٣٣)
- AE, SS, Damas, vol.3, 1 octobre 1851. : انظر (٣٤)
- (٣٥) حول هجرة المسيحيين من بلاد الشام الى مصر في القرن الثامن عشر ودورهم التجاري البارز فيها،
- André Raymond, *Artisans et Commerçants au Caire au XVIIIe Siècle*, : انظر
Damas, 2 vols, 1973-4 , vil.I, pp. 483-501.
- Guys, pp. 202, 205. : انظر (٣٦)
- (٣٧) للحصول على دراسة وافية لقافلة الحج الشامي ، انظر كتابنا :
- The Province of Damascus* , pp. 53-76.

- (٣٨) انظر : AE, CC, Damas, vol.1, 30 mars 1842.
- (٣٩) انظر : AE, CC, Damas, vol.2, 16 mars 1847.
- (٤٠) انظر : AE, CC, Damas, vol.3, 25 septembre.
- (٤١) انظر : AE, CC, Damas, vol.4, 16 octobre 1862, vol.5, 19 janvier 1870.
- (٤٢) انظر : AE, CC, Damas, vol.4, 21 août 1863, vol.5, 1 mai 1872.
- (٤٣) انظر : AE, CC, Damas, vol.4, 19 janvier 1870.
- (٤٤) ص ١٢٤-١٢٥ من كتاب القساطلي ، طبعة بيروت ، ١٨٧٦ ، اعاد تصويره وقدم له عيسى فتوح ، مكتبة السائح ، بيروت (دون تاريخ) .
- (٤٥) انظر : AE, CC, Damas, vol.3, 13 octobre 1851, vol.5, 5 juin 1856.
- (٤٦) انظر : AE, CC, Damas, vol.2, 12 mai 1847, 3 juin 1874.
- (٤٧) انظر : AE, CC, Damas, vol.3, 1 août 1855.
- بيعت الخيول السورية لعدد من الدول الاوربية ، مثل روسيا وايطاليا ، وفرنسا التي استخدمتها لحاجاتها الداخلية ، وفي تحسين نسل الخيول في الجزائر الخاضعة بها ، وكذلك في العمليات العسكرية . وكان شراء الخيول يتم خلال فترة معينة من العام ، في نيسان وايار وحزيران وتموز ، بعد عودة البدو من البادية الى مشارف المدن . وكان البدو يستقلون مجيء الاوربيين خصيصا لشراء الخيول فيرفعون من اسعارها . ولذلك تحاشى هؤلاء الاتصال مباشرة بالبدو وعمدوا الى تكليف التجار والوكلاء الوطنيين شراء الخيول لحسابهم باسعار معتدلة . وكانت المهر مرغوبة اكثر من غيرها لرخس ثمنها ، الذي راوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ قرش للمهرة الواحدة ، ونظرا لرخس الملف في بلاد الشام عمد المشترون الاوربيون الى ابقاء المهر المشتراة في البلاد سنة ، ليتأكدوا من نوعيتها وصلاحياتها ، والا اعادوا بيعها محققين ربحا اضافيا .
- انظر حول هذا : AE, CC, Damas, vol. 4, 16 oct. 1962.
- (٤٨) انظر : AE, CC, Damas, vol.2, 2 novembre 1851.
- (٤٩) انظر : AE, CC, Alep, vol.31 (Paris, 20 janvier) .
- (٥٠) انظر : AE, CC, Alep, vol.35, 30 mai 1871.
- (٥١) انظر : AE, CC, Damas, vol.5, 11 janvier 1873.
- (٥٢) اثبتنا العبارة كماوردت في النص الاصلي ، وهو باللهجة الدمشقية العامة ، وتعطي فكرة عن انحطاط لغة القضاء آنذاك .
- (٥٣) انظر : سجلات دمشق ، رقم ١١ ، ص ٩٨-١٠٠ ، ٥ محرم ١٢٦١ / (١٤ كانون الثاني ١٨٤٥) .
- (٥٤) لمقارنة مقدار التزام عبد القادر خطاب لهذه الاقلام المتعلقة بصناعة النسيج بدمشق بالقيمة الاجمالية للضرائب المستوفاة من المدينة في تلك السنة (١٨٤٤/١٢٦٠) ، انظر :
- AE, CC, Damas, vol. 2, « Etat du Revenue du Pachalik de Damas pendant l'année 1844 » , joint à la lettre de Damas le 16 janvier 1845.
- (٥٥) انظر سجلات دمشق الشرعية مجلد ٤١٢ ، ص ١٦٢-١٦٦ .

- (٥٦) انظر : Bowring, p. 59
- (٥٧) انظر : سجلات دمشق الشرعية، مجلد ٤٩٤، ص ١١٣ ، ختام محرم ١٢٧٤ / (٢٠ أيلول ١٨٥٧) .
- (٥٨) انظر : سجلات دمشق الشرعية ، مجلد ٥١٠ ، ص ٤٤ ، ١٤ جمادى الثانية ١٢٧٦ / (١٠ كانون الثاني ١٨٥٩) .
- (٥٩) كلمة ريال مأخوذة أصلاً من ريال ماريا تيريزا . ولم يتبين لنا معنى كلمة شوشة . ولكن وجد في غزة في الفترة ذاتها نقد عرف باسم ريال فرانسة شوشة ، انظر بحثنا : غزة ، دراسة عمرانية واجتماعية واقتصادية من خلال الوثائق الشرعية ، ١٢٧٣ - ١٢٧٧ / ١٨٥٧ - ١٨٦١ ، دمشق ١٩٨٠ ، ص ٨٨ .
- (٦٠) سينكو ، أو سنكو أو شنكو ، كلمة مشتقة من الإيطالية وتعني خمسة . انظر : الاب انستاس ماري الكرملين البغدادي ، النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ١٤١ .
- (٦١) لعله النقد ذاته الذي ذكر في غزة باسم ريال فرانسة عامود ، وكان سعره ٣٢ قرشا ، انظر : غزة ، ص ٨٧ ، وإشير إليه كذلك باسم « ابو مدفع » .
- (٦٢) انظر : Bowring, p.95.
- (٦٣) انظر : AE, CC, Damas, vol.1, 30 novembre 1843, 8 décembre 1843.
- (٦٤) انظر بحثنا باللغة الانكليزية وعنوانه :
« Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle of the Nineteenth Century », in **Land Tenure and Social Transformation in the Middle East**, ed. Tarif Khalidi, American University of Beirut, 1984, pp. 384-385.
- وانظروا ايضا : AE, CC, Damas, vol.2, 16 avril 1845, 20 mai 1845.
- (٦٥) انظر : AE, CC, Damas, vol.3, 29 juin 1840.
- (٦٦) انظر : AE, CC, Damas, vol.1, 1 décembre 1839.
- (٦٧) انظر : AE, CC, Damas, vol.1, 28 décembre 1839.
- (٦٨) انظر : سجلات دمشق ، رقم ١١ ، ص ٣٦١ - ٣٦٢ .
- (٦٩) المصدر السابق ، ص ٢١٦ - ٢١٧ .
- (٧٠) المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .
- (٧١) المصدر السابق ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ، ٢٨٣ .
- (٧٢) الياس بن عبده بك قدسي (فصل دولة هولاندة بدمشق) ، « نبذة تاريخية عن الحرف الدمشقية » . قدمها للمجمع العلمي الشرقي الملتئم في مدينة ليدن ، عام ١٨٨٣ ، وقد نشرت في :
Carlo Landberg, **Actes du VIe Congrès des Orientalistes**, t.2, Leiden, 1885, p.15.
- (٧٣) انظر : AE, CC, Damas, vol.4, 5 mars 1863.

(٧٤) انظر : قاموس الصناعات الشامية ، جزآن ، الجزء الاول تأليف محمد سعيد القاسمي ، والثاني تأليف جمال الدين القاسمي و خليل العظم ، تحقيق ظافر القاسمي ، نشر دار موتون وشركاه ، باريس لاهاي ، ١٩٦٠ ، ج١ ، ص ٣٩ .

AE, CC, Damas, vol.4,5 mars 1863. : انظر (٧٥)

AE, CC, Damas, vol.3, 20 janvier 1850. : انظر (٧٦)

: انظر (٧٧)

Bowring, p. 20; Charles Issawi (ed.) , **The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914**, Chicago, 1966, p. 224.

AE, CC, Damas, vol.4,21 octobre 1856. : انظر (٧٨)

AE, CC, Damas, vol.4,10 janvier 1860. : انظر (٧٩)

AE, CC, Damas, vol.4, 16 octobre 1862, cf. 11 mai 1863. : انظر (٨٠)

AE, CC, Damas, vol.4, 5 mars 1863, 30 avril 1863. : انظر (٨١)

(٨٢) تفاصيل القائمة مبنية على القضايا المعروضة على محاكم دمشق الشرعية حسب تواريخها ، وذلك وفق السجلات والصفحات التالية، دون مراعاة التسلسل لانه يوجب تكرار ارقام السجلات : مجلد رقم ٣٧١ ، ص٢ ، ص ٢٨ ، رقم ٣٧٣ ، ص٢٢٧ ، رقم ٣٧٤ ، ص ٢٣١ ، رقم ٣٧٦ ، ص ١٥ ، ص ١١١ ، ص ٣٩٤ ، ص ٣٧٦ ، ص ٢٦٠ ، ص ٢٧ ، ص ٢٧٦ ، رقم ٣٧٧ ، ص ٢٥ ، رقم ٣٧٩ ، ص ١٦٤ ، رقم ٣٨٦ ، رقم ٢٣٣ ، ص ٢٠٥ ، رقم ٣٨٨ ، ص ١٤٠ ، رقم ٣٩٨ ، ص ٦٣ ، ص ١٥٣ ، رقم ٤٠٤ ، ص ٢١٩ ، رقم ٤١٣ ، ص ٤٩ ، رقم ٤٨٦ ، ص ١٨٦ ، رقم ٤٩٣ ، ص ٢٧٧ ، ص رقم ٥٠٣ ، ص ٣ ، رقم ٥٠٤ ، ص ٣٣ ، رقم ٥٠٧ ، ص ٢٣٩ ، رقم ٥٢٣ ، ص ٢٠٦ .

: انظر (٨٣)

AE, CC, Damas, vol.4,19 octobre 1869, « Situation Commerciale et Industrielle de Damas ».

: انظر (٨٤)

Dominique Chevallier, « Un exemple de resistance technique de l'artisanat syrien aux XIXe et XXe siècles », **Syria**, 30 (1962).

(٨٥) القساطلي ، الروضة الفناء ، ص ١٢٣ ، وانظر ايضا القاسمي ، ج١ ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٨٦) القساطلي ، ص ١٢٤ .

(٨٧) المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٨٨) المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٨٩) المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

AE, CC, Damas , vol.4,5 mars 1963. : انظر (٩٠)

(٩١) « قاموس الصناعات الشامية » ، ص ٢١٣ .

- (٩٢) المصدر السابق ، ص ٣١٤ .
(٩٣) انظر : AE, CC, Damas, vol.4,5 mars 1863.
(٩٤) القساطلي ، ص ١٢٥ .
(٩٥) انظر : AE, CC, Damas, vol.4,5 mars 1863.
(٩٦) يذكر التقرير بعد سطرين من ذلك (ص ١١٠) ان الكنتال يساوي ٢٥٦ كغ و ٤٠٠ غ ، ولهذا فان ٣٠٠ كنتال تساوي ٧٨٠٠ كغ .
(٩٧) ص ١٢٤ .
(٩٨) انظر : Roger Owen, **The Middle East in World Economy 1800 - 1914**, London, 1981, p.171 .
(٩٩) ص ١٢٢ .
(١٠٠) انظر : AE, CC, Damas, vol.6,8 juillet 1883.
(١٠١) انظر : AE, CC, Damas, vol.4,19 octobre 1869.
(١٠٢) انظر : AE, CC, Damas, vol.6,31 juillet 1879.
(١٠٣) انظر : AE, CC, Damas, vol.3,2 novemdre 1851.
(١٠٤) انظر : AE, CC, Damas, vol.4, 16 octobre 1862.
(١٠٥) انظر : AE, CC, Damas, vol.3,12 janvier 1852.
(١٠٦) انظر : AE, CC, Damas, vol.4, 30 avril 1863.
(١٠٧) سجلات دمشق الشرعية ، مجلد ٣٩٧ ، ص ١٢ ، ١٧ اربيع الاول ١٢٦٢ / (١٥ اذار ١٨٤٦) .
(١٠٨) انظر الدراسة الهامة التالية حول الدور السياسي لاعيان دمشق بين ١٨٦٠ و ١٩٢٠ وجنورهم الاجتماعية :
- Philip S. Khoury, **Urban notables and Arab nationalism, the politics of Damascus 1860 - 1920**, Cambridge University Press, 1983.

* * *